الأمم المتحدة



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٠٠

الأربعاء، ٢٥ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الدباشي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرنكوف
	أوغندا	السيد كماهونغي
	بوركينا فاسو	السيد تندريبيوغ
	تركيا	السيد ديزدار
	الصين	السيد هوانغ هونغجيانغ
	فرنسا	السيدة لكوك
	فييت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيدة جاجيتس
	كوستاريكا	السيد غييرمت
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بنتال
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جيرمين
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-28060 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس: كما قلت في جلسة الصباح، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد مورينو فرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب المجلس بالنيابة عن الأعضاء الـ ١١٨ في حركة عدم الانحياز. وتلبية لطلبكم، السيد الرئيس، سوف أدلي بنص موجز للبيان الذي أعدته الحركة، والذي سيتم تعميم نصه الكامل في قاعة المجلس.

إن حركة عدم الانحياز تدين استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، منتهكة بذلك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدين الحركة بأشد العبارات العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذي أودى بحياة ١ ٤٠٠ من الفلسطينيين، بما في ذلك مئات الأطفال والنساء، وأدى إلى جرح ما يزيد على ٥ ٥٠٠ فلسطيني وتشريد السكان على نطاق واسع، مما جعل آلاف الأسر الفلسطينية بدون منازل وزاد من شدة المعاناة والهلع اللذين استبدا بالسكان.

وتدين حركة عدم الانحياز أيضا التدمير الغاشم للآلاف من منازل الفلسطينيين، ومتاجرهم، والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، ومنشآت الأمم المتحدة، بما في ذلك عدد من المدارس التي لجأت إليها الأسر الفلسطينية المذعورة، والتي تعرضت، مع ذلك، للهجوم من جانب القوات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. وتدعو الحركة إسرائيل أن توقف فورا عدوانها العسكري ضد الشعب الفلسطيني، وتشدد على أهمية تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ابتداء من قطاع غزة وامتدادا إلى الضفة الغربية. وتعرب الحركة أيضا عن دعمها لجهود مصر في هذا الصدد.

إننا نعيد تأكيد إدانتنا للإغلاق والحصار اللاإنساني وغير القانوني اللذين تفرضهما إسرائيل على قطاع غزة، وأديا عمليا إلى سجن السكان المدنيين الفلسطينيين كافة. وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء التدهور الخطير للظروف الاجتماعية والاقتصادية والوضع الإنساني المتردي نتيجة للحصار، ما أسفر عن اتساع نطاق الحرمان والفقر وشظف العيش، بالإضافة إلى الصدمات النفسية والمعاناة الناجمة عن العدوان العسكري.

وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بوقف تلك الممارسات غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني، ووضع حد نهائي للحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة، وذلك من خلال السماح على الفور بفتح جميع معابر الحدود إلى غزة بشكل دائم، من أجل الحد من الأزمة الإنسانية وتلبية الاحتياجات العاجلة لإعادة البناء والإنعاش الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

وتذكّر الحركة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بمسؤوليته عن كفالة إجراء تحقيق متعمق في جميع الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، وضمان الاضطلاع بجهود المتابعة الجادة من أجل التأكد من مساءلة مرتكبي تلك الجرائم. ويجب وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وازدرائها الصارخ للقانون وتحديها له. ونحن ننتظر تقرير مجلس التحقيق الذي أوفده الأمين العام إلى غزة. وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمتابعة استنتاجات مجلس التحقيق وإلى إيفاد بعثة تقصي الحقائق التي دعا إليها

مجلس حقوق الإنسان، ودعت إليها بلدان حركة عدم الانحياز مؤخرا في جنيف.

وتعيد حركة عدم الانحياز تأكيد إدانتها القوية لحملة إسرائيل المكثفة والمستمرة لبناء المستوطنات في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها. إن مثل تلك السياسات والتدابير الإسرائيلية تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي وتحديا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ولفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وإننا نؤكد أن ثمة تعارضا بين المفاوضات في إطار العملية السلمية وأنشطة الاستيطان غير المشروعة التي تهدف بوضوح إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية بطريقة غير قانونية، وضمها ضما فعليا وفرض حل أحادي عن طريق القوة. كما تؤكد الحركة على أن الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية تشكل في مجملها تهديدا خطيرا على التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها ووحدتها الإقليمية، وتعرّض للخطر فرص التحقيق الفعلي لحل قائم على مبدأ دولتين تتعايشان في سلام.

وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بوضع حد فوري لأنشطتها الاستيطانية كافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتؤكد من جديد على أن هذه التدابير غير المشروعة لا يمكنها تغيير مرجعية عملية السلام أو إلغاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كذلك تدعو الحركة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء عاجل لإرغام سلطة الاحتلال على احترام جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية والتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

تسعى حكومة لبنان باستمرار لكفالة استقرار الأوضاع في أراضيها عقب الاعتداء الإسرائيلي الغاشم والانتهاكات الخطيرة للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد عن ارتياحها للخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نشر قواتها المسلحة على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان بغية كفالة الأمن والاستقرار على تلك الحدود.

ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات إسرائيل المستمرة للخط الأزرق جوا وبرا متجاهلة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إننا نحث إسرائيل بقوة على أن تنهي احتلالها للجزء الشمالي لقرية الغجر شمالي الخط الأزرق، وأن تمتنع عن القيام بأي انتهاك للسيادة اللبنانية أو خرق للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفضلا عن أي أعمال استفزازية ضد القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتدعو الحركة أيضا إلى إيجاد تسوية عاجلة لمسألة مزارع شبعا مع الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية اللبنانية وفق ما ينص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحث جميع الأطراف على التعاون بهدف حماية الحقوق السيادية للبنان في تلك المنطقة، كما نأخذ علما بالجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

وتدرك حركة عدم الانحياز إدراكا تاما التحدي الذي يواجهه لبنان نتيجة للقنابل العنقودية، البالغ عددها ١,٢ مليون قنبلة، التي ألقتها إسرائيل خلال قصفها الجوي لذلك البلد. وتدين الحركة مرة أخرى استعمال إسرائيل تلك الأسلحة وتأسف للخسائر في الأرواح جراء ذلك. وتحث حركة عدم الانحياز إسرائيل بقوة على تقديم المعلومات الدقيقة عن مواقع المتفجرات التي زرعت في الأراضي اللبنانية فضلا عن تقديم خرائط بمواقع الألغام التي زرعتها خلال احتلالها لجنوب لبنان.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذها إسرائيل، سلطة الاحتلال، أو التي قد تتخذها لاحقا بغية تعديل المركز القانوني والمادي والهوية السكانية والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، بما في ذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي إجراءات باطلة ولاغية وليس لها أي مفعول قانوني. كذلك نؤكد مجددا على أن كل هذه الإجراءات والتدابير، بما فيها إنشاء إسرائيل المستوطنات وتوسيعها بصورة غير مشروعة في الجولان المحتل منذ ١٩٦٧، تشكل انتهاكا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة. وتمثل تلك الإجراءات بالتالي تحديا للمجتمع الدولي. وتطالب الحركة إسرائيل بالامتثال للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

في هذه الفترة الحرجة في الشرق الأوسط، وبخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية المأساوية والمستفحلة، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد عزمها على الاستمرار بكل الوسائل الممكنة في دعم المساعي الهادفة إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، قائم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية أعرب عن سعادتنا برؤيتكم تترأسون شخصيا مجلس الأمن لهذا الشهر، ونثق بأن وجود الجماهيرية العربية الليبية في هذا الموقع المرموق سيساهم في دفع جدول أعمال المجتمع الدولي وفعاليته لإيجاد حلول ناجعة لمشاكل العالم اليوم وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما نعرب عن جزيل الشكر للجهود التي قام بها الممثل الدائم لليابان وأعضاء وفده خلال الشهر الماضي. وأشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، للإحاطة التي قدمها للمجلس في بداية أعمال جلسته اليوم.

لم يعد تعامل الأمم المتحدة مع الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يحتمل أن يكون تعاملا روتينيا. ولا يجوز أن يقود عجز مجلس الأمن عن القيام بواجباته الأساسية إلى نتائج وخيمة على منطقتنا وشعوبها من عدوان واستيطان واستمرار للاحتلال الإسرائيلي وللمعاناة. وبالتالي، فإن المطلوب من الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص هو أن يرتقيا إلى مستوى مبادئ ومقاصد الميثاق، وذلك من خلال العمل على تنفيذ حتى بعض من مئات القرارات التي اتخذها المنظمة الدولية منذ تأسيسها وحتى الآن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ولوقف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولوضع حد لممارسات إسرائيل المخالفة للقانون الدولي الإنساني ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. هذا هو بيت القصيد عندما نتطرق أمام مجلس الأمن إلى بند الحالة في الشرق الأوسط، ولا ينبغي أن نستمع إلى أي تشويشات جانبية من ممثل إسرائيل بشأن هذه الحقيقة الماثلة أمامنا منذ عقود.

في الوقت الذي سعت الدول العربية إلى صنع السلام، من خلال تأكيد القادة العرب في قمة بيروت المعقودة في عام ٢٠٠٢، ثم خلال قمتهم الأخيرة في دمشق التي عقدت في عام ٢٠٠٨، على العمل لإحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، الذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية، وبدلا من

تلقف يد السلام العربية الممدودة، فإن إسرائيل قد ردت على ذلك باجتياح الضفة الغربية وارتكاب مذابح جنين ونابلس وحصار الشعب الفلسطيني الأعزل والتخصص في قتل الأطفال والنساء واستباحة أماكن العبادة وتهويد القدس وتطبيق سياسة العقاب الجماعي والاعتقال والأرض المحروقة وبناء المستوطنات وفي تشييد جدار الفصل العنصري فوق الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا هو سجل إسرائيل بالنسبة للبند الذي ننظر فيه وهو الحالة في الشرق الأوسط. و لم تكتف إسرائيل بهذه التجاوزات الاستفزازية التراكمية فقامت بارتكاب عدوانها الهمجي على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، ثم بالعدوان مؤخرا على غزة وما نجم عنه من ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أثارت استياء الرأي العام العالمي الذي يطالب بإصرار لا سابقة له بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم من الإسرائيليين. ولقد تداعت مؤخرا ست عشرة شخصية عالمية، من كبار القادة والشخصيات المدافعة عن حقوق الإنسان، من بينهم الأسقف ديسموند توتو والسيدة ماري روبنسون والقاضي ريتشارد غولدستون، تداعوا جميعا إلى توجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبوا فيها بإجراء تحقيق دولي فوري ومستقل في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي خلال العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني في غزة، ذلك الذي وصفه ريتشارد فولك، المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بأنه يرقى إلى مستوى جريمة حرب. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي سيتابع باهتمام بالغ تنفيذ الأمين العام لالتزاماته بإحالة نتائج فريق التحقيق الذي أرسله إلى غزة برئاسة إيان مارتن إلى مجلس الأمن في أقرب الآجال.

ولا يغيب عن ناظرنا في هذا الصدد ما نشرته صحيفة الغارديان البريطانية من شهادات حية لجنود وضباط إسرائيليين شاركوا في العدوان على غزة، جنود وضباط استهدفوا سيارات الإسعاف الفلسطينية ورجال الإسعاف الفلسطينيين فقتلوا منهم سبعة وأربعين شخصا. ينبغي أيضا ألا يغيب عن ناظرنا الشهادة التي قدمتها السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، عن ذلك الصبي الفلسطيني الذي لم يبلغ من العمر اثني عشر عاما واستخدمه الجيش الإسرائيلي في غزة كدرع بشري. أجلسوه أمام دبابة إسرائيلية لحمايتها ضد دفاع الفلسطينيين عن أنفسهم. وكانت النتيجة أن الإسرائيليين أنفسهم أفرغوا في جسد هذا الطفل الفلسطيني الصغير سبعين رصاصة.

إن العبث الإسرائيلي أمام هذا المجلس والذي طال لعقود. هذا العبث يثير حفيظة مؤسسي المسرح العبثي، مثل كافكا وكيرغيغارد لمن يهتم بمثل هذا النوع من المسرح. وقد آن الأوان لأن يضع هذا المجلس حدا لهذا العبث الإسرائيلي.

السؤال الذي يبقى مطروحا هو: إذا لم تجد اليد العربية الممدودة للسلام يدا ممدودة أيضا للسلام من الجانب الآخر، فهل من مبرر لبقاء هذه اليد العربية ممدودة؟ وهل سيُسعد المجتمع الدولي بانهيار عملية السلام واضمحلال أسسها؟ إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وتكثيف الاستيطان في الجولان السوري وفي فلسطين، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضي لبنان، وتعنت هذا الاحتلال ورفضه الانصياع لقرارات الشرعية الدولية لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، كل ذلك تسبب في تصعيد التوتر وانعدام الاستقرار والأمن في المنطقة وازدياد حدة الأوضاع على كل المستويات. والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن بشكل خاص، مطالب بمحاسبة قادة إسرائيل على جرائمهم المتكررة الموصوفة قانونا بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة بشرية. إن ما تقوم به إسرائيل بحق الفلسطينيين هو المحرقة بعينها.

بالرغم من محاولات إسرائيل اليائسة لتبرير عدوانها على غزة، فإن ما تقوم به اليوم في الضفة الغربية والقدس يفضح النوايا الإسرائيلية الحقيقية ضد الشعب الفلسطيني. إذ لا تكتفي إسرائيل بسياساتها العنصرية وممارساتها القسرية بل زادت من هجماتها الشرسة لتطول المقدسيين بجوار المسجد الأقصى وتهدم منازلهم وتهجرهم منها بغرض المساس بقدسية المسجد الأقصى ومكانته ولتهويد مدينة القدس، حيث أن قرار إسرائيل بهدم ٨٨ منزلا في بلدة سلوان المجاورة للمسجد الأقصى والاستمرار في الحفريات تحت أساساته ليس إلا تنفيذا لمخطط الاستيلاء على المسجد وهدمه. وهم واهمون في ذلك. أما المشهد السريالي الأكثر بشاعة وفظاظة في سلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلية فهو أن هذه السلطات تفرض عقوبة مالية قدرها عشرون ألف دولار أمريكي على كل مواطن فلسطيني تقوم هذه السلطات بهدم منزله، على أساس أن هذا المبلغ لتغطية تكاليف عملية الهدم! ما رأيك في ذلك؟ إن إسرائيل بهذه الطريقة تطلب من الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن الرصاصات التي ستطلقها عليهم لقتلهم. أي عبث هذا وأية سادية! كما أنه من المستغرب إصدار الحكومة الإسرائيلية لقرار ينص على منع أي نشاط فلسطيني ثقافي في القدس بعد إعلانها بقرار عربي عاصمة للثقافة العربية. وبشكل مواز، تستمر إسرائيل في تكثيف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة وفي بناء جدار الفصل العنصري في انتهاك فاضح لفتوى محكمة العدل الدولية. وها نحن اليوم نمر بالذكرى السنوية السادسة لجريمة اغتيال ناشطة السلام الأمريكية راشيل كوري التي دهستها الجرافات الإسرائيلية بسبب ممانعتها لهدم بيوت الفلسطينيين من أجل بناء جدار العزل. وقد تبنت معظم دول العالم والأمم المتحدة بجميع هيئاتها موقفا واضحا وصريحا يدين الاستيطان الإسرائيلي الذي يتناقض مع تحقيق السلام ومع وعود أنابوليس ويشكل عقبة حقيقية أمامه ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة.

وتؤكد سوريا من جديد دعمها الثابت والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتؤكد على ضرورة الرفع الفوري للحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر كافة، وإعادة إعمار غزة، مع ضرورة توفير ضمانات دولية لمنع قيام إسرائيل بتدمير ما يتم بنائه مجددا من مرافق ومنشآت وبنى تحتية. ومن هذا المنطلق، شاركت سوريا في مؤتمر شرم الشيخ تضامنا مع الشعب الفلسطيني والجهود الدولية المبذولة لإعادة إعمار غزة. وتشدد سوريا على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر الحوار الوطني، بهدف تمتين الموقف التفاوضي الفلسطيني وتدعيم إرادة الشعب الفلسطيني. وتسعى سوريا بصفتها رئيسا لمؤتمر القمة العربية إلى تحقيق ذلك.

وما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم والانصياع لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) وتجاوزات الممارسات الإسرائيلية كل الحدود القانونية والأخلاقية في الجولان السوري المحتل، حيث تستمر في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين فيه، وزج أبنائه في السجون والمعتقلات في ظروف تعرض حياتهم لخطر الموت، ونخص بالذكر هنا المواطن الأسير، بشر المقت، الذي ناشدت حكومتي الأمين العام والصليب الأحمر التدخل لإنقاذ حياته. وفي هذا السياق، نطالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى، بمن فيهم الصحفي السوري، عطا فرحات، الذي اعتقلته إسرائيل بسبب عمله الصحفي الوطني وحاكمته محاكمة صورية قضت بسجنه لثلاثة أعوام.

وما فتئت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارس نهج مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الجولان السوري، حيث قرر ما يسمى مجلس المستوطنات

الإقليمي في الجولان، وبمصادقة من حكومة الاحتلال، البدء ببناء قرية استيطانية جديدة على مساحة ٤٠ دونم، بالقرب من مستوطنة ''إينعام'' الإسرائيلية، التي أقيمت على أنقاض بلدة ''الطيبة'' السورية. ومؤخرا، قام ممثلو الأحزاب الإسرائيلية في مستوطنة ''كتسرين'' المقامة، أيضا، على أنقاض قرية ''قصرين'' السورية، بتوقيع اتفاق ائتلافي فيما بينهم يهدف إلى التعاون والتنسيق لمعارضة أي انسحاب إسرائيلي من الجولان. كما أجرى الجيش الإسرائيلي مؤخرا مناورات عسكرية كبيرة في الجولان المحتل استخدم خلالها جميع أنواع الأسلحة الجوية والبرية والبحرية. ونذكر بأن عدد ضحايا الألغام الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل قد بلغ ٥٣١ ضحية، منهم ٢٠٢ قتيلا معظمهم من الأطفال، إضافة إلى ٣٢٩ جريحا أصيبوا بإعاقات دائمة ومزدوجة. وما زالت إسرائيل ترفض السماح باستئناف زيارات المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لوطنهم الأم عبر معبر القنيطرة. وقد وجه بلدي رسائل بهذا الخصوص إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، وإلى منظمات دولية حكومية وغير حكومية، للتدخل للمساعدة في حل هذه المسألة الإنسانية العاجلة. ولم نر أي نجاح لجهود هذه الأطراف، انتصارا للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان.

ختاما، أقول إن سوريا اختارت السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة، بما فيها قرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني، حكما، عودة الأراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها الجولان السوري المحتل، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام ويعني بدوره، حكما، استنهاض جميع الوسائل الكفيلة بإنهائه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

لقد رحب الاتحاد الأوروبي بوقف الأعمال القتالية في قطاع غزة. ومنذ ذلك الحين وهو يغتنم أي فرصة لدعوة جميع الأطراف إلى جعل وقف إطلاق النار الحالي دائما من خلال التنفيذ التام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وإذ نحيط علما بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، فإن المسائل التي ينبغي أن نتناولها بدون مزيد من التأخير تشمل استدامة وقف إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، والتعجيل بفتح معابر غزة على أساس منتظم ويمكن التنبؤ به، ووضع آلية فعالة لمنع تهريب الأسلحة والذخائر إلى قطاع غزة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ أسفه لما أزهق من أرواح خلال هذا الصراع، لا سيما الضحايا من المدنيين. وما برحنا نذكر جميع أطراف الصراع بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. والاتحاد الأوروبي سيتابع عن كثب التحقيقات في أي انتهاكات مزعومة للقانون الإنساني الدولي.

ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان، ويدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة وتوزيعها بدون عراقيل. ولن نتمكن من وقف تدهور الحالة الإنسانية إلا بإعادة فتح جميع المعابر فورا ودون شروط بغية إيصال المعونة الإنسانية.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة عن استعداده لا لزيادة إسهاماته الكبيرة من المعونة الطارئة فحسب، بل والعمل على إعادة تأهيل غزة، وتعميرها، وتحقيق انتعاشها الاقتصادي المستدام، وتنميتها الاقتصادية في المستقبل أيضا. ورحب الاتحاد الأوروبي بخطة السلطة الفلسطينية المعنية لإنعاش غزة وتعميرها. ونعتقد أن المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ مؤخرا كان ناجحا سواء في جمع الأموال الضرورية للتعمير والتنمية الاقتصادية، أو في توجيه رسالة واضحة دعما للسلطة الوطنية الفلسطينية – وربما كان هذا هو الأهم.

والاتحاد الأوروبي هو أكبر جهة مانحة. فقد قدمت المفوضية الأوروبية ٥٥٤ مليون يورو في عام ٢٠٠٩، علاوة على الإسهامات الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد. والاتحاد الأوروبي عاقد العزم على الاضطلاع بدور أساسي، إلى جانب الولايات المتحدة والبلدان العربية، من أجل التخفيف من وطأة الحالة المتردية في غزة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الاقتصاد الفلسطيني ككل. وبينما نركز اهتمامنا على غزة، يجب ألا نغفل تلبية احتياجات الضفة الغربية، لأن الإقليمين يشكلان ركيزتي إقامة دولة فلسطينية في المستقبل تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

ويجب السماح بمرور المساعدات الإنسانية والأشخاص والبضائع التجارية بدون عراقيل، من أجل كفالة الانتعاش والتعمير وإنعاش الأمل في بناء مستقبل أفضل. وما انفك الاتحاد الأوروبي يطالب بإعادة فتح حدود غزة على نحو مستدام، استنادا إلى اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن الحركة والتنقل، وهو على استعداد لاستئناف تقديم مساعدته في إدارة حدود غزة، وربما توسيع نطاق تلك المساعدة.

وأحد الشروط المسبقة الأساسية الأخرى لاستدامة إنعاش وتطوير المجتمع الفلسطيني، في غزة وفي الضفة الغربية على السواء، هو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعملية المصالحة التي أطلقت في الاجتماع الذي عقدته في القاهرة جميع الفصائل الفلسطينية بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ويشجع الاتحاد بقوة على تحقيق المصالحة خلف الرئيس محمود عباس. وفي هذا الصدد، نشيد بمصر وبالشركاء في جامعة الدول العربية على جهود الوساطة التي يبذلونها.

إننا نمر بمرحلة انتقالية ريثما يتم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة والحكومة الفلسطينية المؤقتة. ولكن أيا كان تشكيل الحكومتين، من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن يفي مسؤولوهما بالالتزامات التي قطعها أسلافهم.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد إدانته لاستمرار إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل. كما يدين الاتحاد الأوروبي أنشطة إسرائيل الاستيطانية المزمعة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى أن تعيد النظر بصورة عاجلة في التشييد المزمع للمستوطنات، التي ستكون مخالفة للقانون الدولي وتتناقض مع خريطة الطريق والالتزامات التي قطعتها إسرائيل للفلسطينيين والمجتمع الدولي في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وأوضح الاتحاد الأوروبي باستمرار أنه لن يكون هناك سلام مستدام في الشرق الأوسط بدون إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء. واستمرار النشاط الاستيطاني يلحق ضررا حادا بذلك الاحتمال. كما أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق من إصدار الإشعارات بالإخلاء في القدس الشرقية، وهي بالاقتران مع ازدياد أنشطة الاستيطان، تؤدي إلى زيادة تهديد فرص إحلال السلام. ونحن ندعو إسرائيل إلى أن توقف فورا هذه الإشعارات بالإخلاء.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين بوصفه الخيار الواقعي الوحيد للوفاء بتطلعات كلا الشعبين إلى عيش كل واحد منهما بجوار الآخر بسلام وأمن. كما تم التأكيد مجددا على هذا المنظور في الاجتماع الأول للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وبمشاركة الإدارة الأمريكية الجديدة الذي عقد على هامش مؤتمر شرم الشيخ.

ومع ذلك، لا توجد هدنة ثابتة حول غزة في المرحلة الحالية. ونحن ما زلنا نؤيد الجهود المصرية نحو بلوغ هذا الهدف ونناشد جميع الأطراف التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأنه لا يوجد أي حل عسكري للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، في غزة أو في الأماكن الأخرى. ويتطلب إحلال السلام في الشرق الأوسط التوصل إلى حل شامل من خلال تسوية دائمة وعادلة للصراع على جميع المسارات، واستنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق والاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بين الأطراف. ونحن نرى أن مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ تشكل أساسا متينا ومناسبا لتحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل بفعالية نحو بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب البرازيل بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وهي مبادرة تدل على التزام ليبيا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بعد فترة تزيد قليلا على شهرين من الصراع الذي دار في غزة وبضعة أسابيع بعد مؤتمر المانحين الذي عقد في شرم الشيخ، ينبغي أن تؤدي هذه المناقشة إلى تعزيز عزم المجتمع الدولي ليس على التعجيل بإعادة إعمار قطاع غزة الذي مزقته الحرب فحسب، بل أيضا على إحراز تقدم في عملية السلام بأسرها. ومن الضروري تقييم الحالة ووضع استراتيجية مشتركة تمكن من إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ولديها مقومات البقاء في وقت مبكر للغاية وتعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وداخل حدود معترف بها دوليا.

ويتطلب بلوغ هذا الهدف استئناف المفاوضات بين الطرفين وبحسن نية. وترحب البرازيل برغبة القوى السياسية الفلسطينية في تشكيل حكومة مصالحة. ونحن ننوه بدور مصر في تحقيق تلك التطورات. وينبغي أن يتوقف فورا توسيع إسرائيل للمستوطنات وتكرار استخدام العنف - وهما عائقان جديان أمام الحل القائم على وجود دولتين. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تشكل قدرة المجتمع الدولي على الإقناع مقوما أساسيا لتحقيق السلام.

وتؤمن البرازيل إيمانا ثابتا بأن جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة مستعدة للعمل بصورة بناءة وينبغي منحها فرصة للمشاركة في عملية السلام. ومن نفس المنطلق، إن إشراك بلدان نامية من خارج المنطقة في المناقشات من شأنه أن يضيف أيضا أفكارا جديدة إلى المحادثات. وحضرت البرازيل مؤتمر أنابوليس وهي تدعو إلى عقد مؤتمر للمتابعة على سبيل الإلحاح.

ونحن لا نتوقع من الحكومة الجديدة التي يجري تشكيلها في إسرائيل الوفاء بالالتزامات الدولية المقطوعة بالفعل فحسب، بل أيضا المشاركة الكاملة في عملية السلام.

وفي هذه المرحلة، فإن الأمر الهام للغاية هو دعم السلطة الفلسطينية ومساعدتها على تعزيز مؤسساتها وقدرتها على أن تحدث فرقا في الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين.

وفي ما يتعلق بغزة، يجب على جميع الأطراف أن تنفذ تنفيذا كاملا قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبدون شروط مسبقة.

وتستدعي الحقائق على أرض الواقع اتخاذ إجراء فوري. ويشمل ذلك إعادة الفتح الدائم لجميع المعابر المؤدية إلى غزة، بحيث يمكن تطبيع تدفق المعونة الإنسانية وتدفق التجارة العادية. وعلى الجانب الفلسطيني، لا بد من وقف أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ.

وفي الأوقات الأخيرة لازدياد التوتر، واصلت البرازيل بل وزادت جهودها للتعاون مع السلطة الفلسطينية. ونحن نؤكد على ضرورة إجراء تحسين واضح ومستمر في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وخلال زيارة وزير الخارجية سلسو أموريم إلى المنطقة أثناء الصراع، قدم الوزير، باسم الحكومة والشعب البرازيليين، ١٤ طنا من الأغذية والأدوية بغية تخفيف وطأة الحالة الإنسانية في غزة.

و لم يكن ذلك حدثا معزولا. ففي مؤتمري المانحين اللذين عقدا في استوكهلم وباريس، تبرعت البرازيل بمبلغ إجمالي قدره ١٠,٥ مليون دولار. وكانت مساهمتنا في مؤتمر باريس أكبر مساهمة قدمتها البرازيل على الإطلاق وإحدى أكبر المساهمات في ما بين الدول النامية غير الإسلامية. وتستخدم هذه الموارد الآن في مجموعة واسعة من المشاريع القائمة على أرض الواقع والمقصود بها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا مباشرا على السكان المحليين: تعمير المدارس وإنشاء مزارع الأسماك وإدارة الأراضي المجتمعية، على سبيل المثال لا الحصر. وبالترافق مع شريكينا الهند وجنوب أفريقيا في إطار صندوق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، تبرعنا بمبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار خلال ثلاثة أعوام ونحن الآن نسعى لتشييد مركز رياضي في رام الله من المقرر أن يبدأ في نيسان/أبريل.

وفي شرم الشيخ، أعلن وزير الخارجية أموريم التبرع بمبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار لإعادة إعمار غزة. وفي تلك المناسبة، أعلنت مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل تعاونها من أجل إعادة إعمار غزة. وفي نيسان/أبريل المقبل، سيقوم وفد برازيلي رفيع المستوى بزيارة للضفة الغربية لإجراء محادثات مع السلطة الفلسطينية بشأن التعاون في مجال السياسات العامة.

وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، ستستضيف البرازيل في عام ٢٠٠٩ الحلقة الدراسية لوسائط الإعلام بشأن السلام في الشرق الأوسط التي تعقد في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه المقبل. ونأمل أن تمكن تلك المناسبة من الإسهام في عملية السلام من خلال الحوار بين الأطراف، بما في ذلك المجتمعات المدنية.

وأود أن أقول بضع كلمات عن لبنان، وهو بلد تقيم معه البرازيل أيضا علاقات قوية. يشكل استمرار تنفيذ اتفاق الدوحة والانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه المقبل تطورين يدعوان إلى التشجيع. وسيتمكن الشعب اللبناني مرة أخرى من حل مشاكله بطريقة ديمقراطية وسلمية. ونلاحظ مع التقدير هدوء الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولكننا نناشد جميع الأطراف التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي نهاية آذار/مارس، سيعقد في قطر المؤتمر الثاني لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية. ونحن على ثقة بأن المؤتمر سيساعد على زيادة تحديد الفرص لتعزيز العلاقات والتعاون بين المنطقتين.

وفي الختام، أقول إنه حصلت في الأشهر الأخيرة انتكاسات مفجعة في الشرق الأوسط. وما زالت الحالة في

غـزة لا تطـاق. وعلـى المجلـس والمجتمـع الـدولي بأسـره أن يتحملا مسؤولياهما. و لم يعد الوقت وقتا لعملية للسلام؛ وإنما حان الوقت لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): أود في البداية أن أقول إنه من حسن الطالع أن تتبوأ الجماهيرية الشقيقة رئاسة مجلس الأمن، في الوقت الذي يتناول المجلس قضية الشرق الأوسط، التي واكبت منظمتنا منذ نشأهّا. ولا يفوتني التنويه بالمهنية وبالفعالية التي طبعت رئاسة سفير اليابان للمجلس خلال الشهر المنصرم. وأخيرا أتقدم بالشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة حول مستجدات الساحة في الأراضي الفلسطينية.

بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تمكن العالم كله من الاطلاع على فداحة ما ارتكبته إسرائيل بحق سكان غزة، وبممتلكاهم، وما نتج عن ذلك العدوان الشرس من تيتيم وترميل وتشريد وتخريب. انتهى العدوان وبقيت آثاره شاهدة على الجرائم الفظيعة التي أقدمت عليها القوات الإسرائيلية، في خرق واضح للقانون الإنساني الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، كما وثّق ذلك المقرر الخاص الأممي أمام مجلس حقوق الإنسان مؤخرا. توقف العدوان الإسرائيلي، وما زال الشعب الفلسطيني ينتظر فتح المعابر ورفع الحصار ليتمكن من إعادة البناء والتدرج نحو استئناف الحياة العادية بكل مكوناهّا.

وتضامنا مع الشعب الفلسطيني في هذه المحنة، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس أوامره بإيصال الأدوية والمساعدات الغذائية إلى الفلسطينيين منذ الأسبوع الأول للعدوان، كما تم إرسال فريق طبي لمعاضدة الأطباء الفلسطينيين بمستشفى القدس. كذلك أسس جلالته صندوقا خاصا تتشكل موارده من تبرعات الشعب المغربي، لإعادة إعمار غزة وإعادة بناء جناح في مستشفى القدس. وفي هذا الصدد، فقد أعلن المغرب، أمام مؤتمر إعادة إعمار غزة بمصر، عن مساهمته بمبلغ ١٥ مليون دولار.

إن التصريحات بالاستعداد للعودة إلى المفاوضات من طرف إسرائيل لا تكفي إذا ما تمادت في سياسة العقاب الجماعي وتكثيف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف. وسياسة إسرائيل التدميرية الاستيطانية الهادفة إلى تغيير الطابع الديمغرافي للقدس الشرقية، ونزع الصفة الفلسطينية عنها، تعد خرقا واضحا وسافرا للقرارات الأممية ذات الصلة، ولخارطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام. فهدم المقابر التاريخية بما فيها مقبرة مأمن الله، وهدم العمارة الوقفية التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي من طرف إسرائيل لبناء متحف يهودي عليه، يعد انتهاكا لحقوق الفلسطينيين ولحرمة المقدسات الإسلامية التي تدعو اليونسكو إلى الحفاظ عليها. وقد بعث صاحب الجلالة بصفته رئيسا للجنة القدس، رسالة خطية في أواخر شهر شباط/فبراير إلى الأمين العام، وكذا إلى رؤساء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، يستنكر فيها ما تعتزم السلطات الإسرائيلية القيام به من إجراءات في حق السكان المقدسيين القاطنين بحي البستان، بضاحية سلوان الملاصقة لأسوار الحرم القدسي الشريف، والذي يعود بناؤه إلى فترة ما قبل احتلال إسرائيل للقدس الشرقية. وشاطر هؤلاء القادة والمسؤولون شواغل وقناعات صاحب الجلالة بخصوص تفادي مثل هذه الممارسات وتفعيل خيار السلام وتطبيق الشرعية الدولية.

إن المغرب يثمن المجهودات الدولية الهادفة إلى تمهيد الطريق من أجل إعادة استئناف المفاوضات، ويدعو إلى وحدة الصف الفلسطيني، باعتماد أسلوب الحوار والعمل الجاد على إرساء الوئام والمصالحة بين مختلف الفرقاء الفلسطينيين، بما في ذلك من تعزيز للموقف الفلسطيني

والعربي في مختلف المحافل الدولية. ويدعو في هذا الصدد، إلى مواصلة كافة الجهود الخيرة، وعلى رأسها جهود إخواننا في مصر التي نشكرهم عليها، للمساعدة على تحقيق هذا الهدف.

إن بلادي تؤكد على الحاجة الماسة لاستئناف دينامية دولية داعمة ومحفزة للمبادرة العربية للسلام، باعتبارها مكونا أساسيا وواقعيا لتحقيق الحل المستقبلي المنشود للقضية الفلسطينية، والتي جاءت كخيار استراتيجي عربي للسلام، يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وعلى احترام إسرائيل لالتزاماها على المستويين الدولي والإقليمي.

ختاما، أريد أن أؤكد باسم المغرب، دعمنا الكامل والثابت لإقرار حق الشعب الفلسطيني في قيام دولة فلسطين المستقلة، المتمتعة بمقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشريف، ولتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والإسرائيلي - العربي بصفة نهائية، بما يضمن السلام والاستقرار لكل شعوب المنطقة، ويمكّنها من تسخير كل طاقاها للتعايش والتعاون.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): أود بداية أن أحييكم وأهنئكم على تعيينكم ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية الشقيقة لدى الأمم المتحدة، متمنيا لكم النجاح، كما وأهنئكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر لكم كل ما تبذلونه بشأن بند الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، وقيامكم بعقد جلسة المناقشة المفتوحة هذه. كما أتوجه بالشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها باسم الأمين العام.

هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مجلس الأمن اجتماع مناقشة مفتوحة بعد انتهاء ما سمته قوات الاحتلال الإسرائيلي بعملية ''الرصاص المنهمر'' في قطاع غزة المحتل. ولا داعي لأن أذكركم بالقتل والدمار والمآسي التي ترتبت على تلك الحملة العسكرية التي أطلقتها السلطات الإسرائيلية لمدة ثلاثة أسابيع على شعب يعاني من أسوأ الحالات الإنسانية في العالم. ولا أظن أني بحاجة إلى تكرار ما تردد على أسماعكم قبل ذلك على مدى أشهر عديدة من الآثار الخطيرة للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والحالة الإنسانية الخطيرة التي نجمت عنه.

ولئن كانت أبشع صور ذلك العدوان قد توقفت، فإن العدوان مستمر بشكل أو بآخر حتى اليوم، بل لقد كان العدوان مستمرا منذ سنوات، فالحصار والتجويع اللذان يتعرض لهما شعب غزة هما شكل من أشكال العدوان. وعليه، فإن وقف الأعمال العسكرية لا يكفي، ولا بد الآن من فك الحصار على القطاع وفتح المعابر وتأمين عبور الأشخاص والمواد والمعدات اللازمة لإعادة الإعمار، وبشكل عام لا بد من إنهاء سياسة العقاب الجماعي وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

إن انتهاء الأعمال العسكرية لا يعني أن ننسى ما تم ارتكابه من فظائع مريعة على يد آلة الحرب الإسرائيلية الجرارة بحق المدنيين العزل في الأرض الفلسطينية المنكوبة. فقد تخلل العدوان الإسرائيلي على غزة الكثير من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بل لقد كان العدوان برمته جريمة حرب، تم فيها انتهاك القانون الدولي والمعاهدات الدولية ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي وحتى أعراف القتال. ولم تكن تلك العملية العسكرية حربا متوازنة ''بل مذبحة ترتكب من جانب واحد'' كما وصفها السيد كيفن كاهيل، كبير مستشاري رئيس الجمعية العامة للشؤون الإنسانية. ولذلك فلا بد من التحقيق في تلك الانتهاكات

وإحالة مرتكبيها إلى المحاكمة، لكي تتحقق العدالة للضحايا ولكي لا تتكرر تلك الأفعال الإجرامية في المستقبل.

ولقد كان الكثير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان واضحا للعيان بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة كالفوسفور الأبيض، واستهداف الأبنية المكتظة بالسكان بل وحتى دور العبادة والمستشفيات والمدارس. إن الضمير الإنساني يحتم علينا كشف الحقائق بخصوص جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت أثناء ذلك الصراع المسلح، وضمان ألا يفلت مرتكبو تلك الجرائم من العقاب.

إن استهداف مدرسة بقذيفة مدفعية هو جريمة بشعة، وليس أبشع منها إلا استهداف مدرسة تستخدم أيضا كملجأ للمدنيين العزل الهاربين من القصف الذي تتعرض له بيوهم، وليس أبشع من ذلك إلا أن يكون الهدف مبنى معروفا بكونه أحد مباني الأمم المتحدة وبدون أي التباس، بل والأسوأ من ذلك كله أن يتكرر ذلك الاستهداف. إن تكرار جرائم الحرب تلك يؤكد توفر عنصر سبق الإصرار والترصد في ارتكابها.

ولقد بادرت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم سمو أمير دولة قطر، المبعوث الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للتعليم الابتدائي والعالي، باستنكار ما تعرضت له المؤسسات التعليمية من دمار في غزة وطالبت مجلس الأمن بوضع خطة لتحديد المدارس والمؤسسات التعليمية لتكون ملاذا آمنا للطلبة وذويهم، مع ضرورة السماح بدخول المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية ونقل المرضى والجرحى منها. وكانت سموها وجهت قبل ذلك رسالة إلى مجلس الأمن تطالبه بتحمل مسؤولياته والتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين من نساء وأطفال.

ونحن نسمع الآن دعوات تتردد من جهات عديدة تدعو إلى محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الأخرى التي حدثت في غزة، فقد صرح المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد ريتشارد فولك، مؤخرا بوجود ما يدعو إلى الاستنتاج بأن عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة تعتبر جرائم ضد الإنسانية. كما رأت منظمات غير حكومية عاملة في مجال حقوق الإنسان مثل العفو الدولية أن الدمار الذي تسبب به الاجتياح الإسرائيلي الأخير لغزة يعد جريمة حرب، واعتبرت منظمة، أطباء من أجل حقوق الإنسان أن الجيش الإسرائيلي خرق قواعد الأخلاقيات والقانون الدولي باستهدافه للمسعفين ومنعه الجرحى من الحصول على العلاج. وقد أطلقت شخصيات معروفة مثل القس دزموند توتو، والسيدة ماري روبنسون، دعوات لإنشاء مجلس تحقيق في الحرب في غزة بهدف إجراء تحقيق دقيق وشامل وعادل في جميع الاتهامات بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف التراع، ومن ثم تقديم توصيات بشأن الملاحقة القضائية الملائمة لمرتكبي تلك الانتهاكات.

ولا بد من التحقيق على وجه الخصوص في الاعتداءات المباشرة التي تعرضت لها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة من قبل الجيش الإسرائيلي، وتحديد المسؤولية عن تلك الجريمة وإحالة مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقيام الأمين العام بإنشاء مجلس تحقيق إدراكا منه لخطورة استهداف مباني وموظفي الأمم المتحدة وضرورة التأكيد على سلامتهم، ونتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها ذلك المجلس.

إن الحالة الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة تستدعي قيام الجهات المانحة الدولية بمد يد العون اللازم لتأمين الاحتياجات

الأساسية له ولتمويل إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية.

ولقد أدت دولة قطر دورا هاما في الجهود الدولية التي دفعت نحو وقف العدوان الإسرائيلي على غزة والتي تكللت باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما كانت دولة قطر من السباقين إلى دعم الشعب الفلسطيني عبر المسار الثنائي أو عبر قرارات مجلس جامعة الدول العربية. فقد بادر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، بالدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة في الدوحة لنصرة الشعب الفلسطيني أعلن فيها عن تأسيس صندوق غزة وتبرع بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لصالح الصندوق، كما أرسلت دولة قطر المساعدات العينية للفلسطينيين بحرا وجوا. وقدمت دولة قطر الدعم كذلك من خلال الأمم المتحدة، إذ وجه سمو الأمير بالتبرع بمبلغ ٤٠ مليون دولار كمساهمة لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية للبرامج المعنية بتلبية الاحتياجات الطارئة للمدنيين في غزة. وقبل ذلك بادرت قيادة دولة قطر بإطلاق حملة الفاخورة، وهو اسم المدرسة التي قصفها الجيش الإسرائيلي، تم فيها جمع تبرعات بلغت ١١٠ ملايين دولار من خلال حملة تلفزيونية.

إن الحالة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة تُبرز مجددا أهمية إحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال العملية السلمية التي تحتاج إلى بذل جهود من قبل المجتمع الدولي، ولا بد لمجلس الأمن من إنهاء الازدواجية والتلكؤ اللذين يقابل بهما حالة لا تعد تهديدا مباشرا وخطيرا وواضحا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل وحالة إنسانية خطيرة، لذلك نطالب بأن يتحمل هذا المجلس مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

لا بد من إشراك جميع فئات الشعب الفلسطيني من أجل نجاح جهود السلام، ومن غير المقبول قيام البعض بتقسيم الفلسطينيين إلى فتح وحماس، حيث أن الاحتلال لا يفرق بين أحزاب بل يطال الجميع، وينبغي عدم اتخاذ أي خلافات وطنية ذريعة للسماح لإسرائيل بمواصلة احتلالها والاعتداء على شعب أعزل، أو لتقسيم الشعب الفلسطيني أو الأرض الفلسطينية، ولا يجب معاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسته حقه الانتخابي وفقا لمبادئ الديمقراطية التي ننادي بها جميعا.

وفي هذا الوقت، ندعو الفلسطينيين إلى الوحدة والتوافق في هذه المحنة. وندعو جميع الدول الصديقة إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني في معاناته، والوقوف إلى جانبه في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتفاوض، وفي مقدمتها حقه في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع مدرج في جدول أعمال المجلس منذ أمد بعيد، ولكن للأسف بدون أي تقدم ملموس. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وعلى خلفية الكارثة الإنسانية التي بدأت فصولها تتكشف في قطاع غزة، يعتبر وفدي توقيت هذه الجلسة أحسن توقيت ويعلق عليها أهمية كبيرة.

ووفد بنغلاديش يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية.

اسمحوا لي بداية أن أؤكد من جديد التزام بنغلاديش الراسخ بقضية فلسطين. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتعهد بمواصلة تضامننا مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع من أجل تقرير مصيره وإقامة دولته. وتكرر بنغلاديش موقفها القديم العهد بأن استمرار احتلال فلسطين هو السبب الجذري للعنف والقلاقل وزعزعة الاستقرار في المنطقة. إن شعب فلسطين محروم من حقه الأساسي في تقرير المصير ومن حقه في أن يعيش حرا في أرضه. وإننا نؤمن بأن قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية هو الحل المستدام الوحيد لهذا الصراع الدائر منذ فترة طويلة جدا.

وبنغلاديش تدين بقوة الهجمات في غزة التي اتخذت منعطفا خطيرا في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فتسببت في مقتل وبتر أطراف الفلسطينيين الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال، وأسفرت عن أزمة إنسانية واقتصادية مدمرة. ومما يثير الجزع ملاحظة أنه حتى عمال المنظمات الإنسانية لم يفلتوا من الفظائع وأن الرمز العالمي للوحدة والسلام – مجمع الأمم المتحدة – لم يعد المكان الذي يجد المرء فيه الأمان. إننا ندين بقوة هذه الأعمال الشائنة، التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي. وتدين بنغلاديش أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي تقوض وحدة الأراضي الفلسطينية وتمنع قيام دولة متصلة الأطراف. ونعرب عن شديد قلقنا من خطة إسرائيل لبناء متحف في موقع مقابر إسلامية تاريخية قديمة ونحث على الإلغاء الفوري لتلك الخطة.

وتشدد بنغلاديش على الحاجة إلى إجراء تحقيق واف في الجرائم والانتهاكات البشعة المرتكبة في قطاع غزة، ويحدوها الأمل في أن تُجرى أعمال المتابعة بعد ذلك مباشرة حتى يمكن تقديم مرتكبيها للعدالة. ونقدر إيفاد الأمين العام مجلس تحقيق لإجراء التحقيقات الضرورية في قطاع غزة ونتوقع أن تجري متابعة نتائج تحقيقات المجلس دون تأخير. كما نتوقع أن ترسل على الفور بعثة تقصي الحقائق التي طالب بها مجلس حقوق الإنسان.

يجب على جميع المعنيين أن يمتثلوا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب على الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، اتخاذ التدابير الضرورية لتأمين التنفيذ التام والفعال لذلك القرار. ويجب فتح المعابر الحدودية على الفور وأن تُكفل لعمال الإغاثة الإنسانية إمكانية الوصول الكامل والآمن إلى غزة.

وفي ظل التحدي المستمر والتجاهل السافر اللذين تبديهما سلطة الاحتلال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللقانون الدولي، فإننا نؤمن بأنه يجب على كل المعنيين، بما في ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما، بذل كل جهد لحمل إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولخارطة الطريق.

ولئن كنا نشعر بالغضب للقمع الوحشي للشعب الفلسطيني على يد القوات الإسرائيلية، فإننا نشعر بالإحباط أيضا للانقسامات بين فصائل الشعب الفلسطيني. فالافتقار إلى الوحدة يعطي الانطباع الخاطئ ويؤجج لهيب الخلافات، مما يجعل السلام أبعد منالا. وإننا نؤمن بأن الوحدة بين الفلسطينيين جوهرية في سعيهم وراء قضيتهم العادلة.

وبنغلاديش تؤمن إيمانا راسخا بأن التوصل إلى حل شامل وعادل للمشكلة الفلسطينية يمثل مفتاح السلام في الشرق الأوسط برمته. وإن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخارطة طريق الشرق الأوسط تظل مبادئ هادية في هذا المضمار. وبنغلاديش يحدوها الأمل بأن المجتمع الدولي، لا سيما منه الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن،

لن يجد صعوبة بعد الآن في إظهار الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق السلام الذي طال انتظاره كثيرا في الشرق الأوسط.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بادجي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية، سيدي، بأن أهنئ ليبيا، البلد الشقيق للسنغال، بمناسبة توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. لكم منا، سيدي، أفضل التمنيات بالنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لسلفكم، السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، على الطريقة المثالية التي وجه بها دفة أعمال المجلس في شباط/فبراير.

لئن كانت الهجمة الإسرائيلية الضخمة وقصف قطاع غزة قد انتهيا قبل شهرين تقريبا، فإن الشعب الفلسطيني لم يتمكن حتى الآن من استئناف حياته العادية. ونحن نعرف أن أكثر من ١ ٤٠٠ فلسطيني قد قتلوا، والعديد منهم كانوا مدنيين أبرياء. ونعرف أيضا أن هدم المنازل والمزارع والبنية التحتية كان هائلا إلى درجة أن إعادة التعمير الأساسي ستستغرق سنوات وتتطلب بلايين الدولارات.

وما يبعث على الصدمة الأشد ليس الوحشية التي نفذ بها الجيش الإسرائيلي عملياته في غزة فحسب وإنما الاستخفاف السافر لجنوده بالحياة الإنسانية أيضا. والواقع أن شهادات حديثة للجنود الإسرائيليين تجعل من الواضح أنه كان يوجد، على حد تعبيرهم، ''احتقار مطلق للفلسطينيين واستخدام للقوة الطاغية ضدهم''. وقد نشرت صحيفة ''هآرتس'' أن قائد مفرزة قال إن معظم الرجال تحت إمرته كانوا يشعرون بأن أرواح الفلسطينيين كانت ''أقل أهمية بكثير من أرواح جنودنا''. وأفادت وكالة رويترز أن داني زمير، رئيس برنامج اسحق رابين لما قبل الالتحاق بالجيش، قال إن الجنود الذين شاركوا في عملية غزة كانوا أيضا ''قد تحدثوا عن إطلاق النار دونما داع على المدنيين الفلسطينيين''.

وقرار إسرائيل بأن تجري تحقيقا في أقوال الجنود خطوة مرحب بها ولكنها، للأسف، لن تفيد في التخفيف من المعاناة الوحشية التي تحملها الغزاويون ولن تعيد الحياة إلى الضحايا المدنيين الأبرياء الكثيرين. إن لجنتنا تؤيد بعثات التحقيق التي أنشأها الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان وجامعة الدول العربية، ونرحب بالجهود المماثلة من قبل عدد من المنظمات الدولية والفلسطينية والإسرائيلية غير الحكومية. ونعتزم تكريس أحد الاجتماعات الدولية المزمع عقدها هذا العام لمسألة رفع لواء القانون الإنساني الدولي، وفي ذلك الصدد، سنولي اهتماما وثيقا لنتائج التحقيقات الجارية.

وتقدر لجنتنا تقديرا عاليا الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الشعب الفلسطيني في المجالين الاقتصادي والإنساني. وقد أظهرت دوائر المانحين الدوليين استعدادها وسخاءها في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة، الذي عُقد في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس، بإعلانها عن تبرعات بنحو ٤,٥ بلايين دولار لبدء المهمة الهائلة والعاجلة المتمثلة في إعادة بناء قطاع غزة. وتحث اللجنة على سرعة الوفاء بهذه التعهدات لمساعدة الشعب الفلسطيني في غزة.

وتثني اللجنة أيضا على العمل الممتاز الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة في الميدان، وأولهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة، بل وتثني كذلك على زملائهم من الوكالات المتخصصة الأخرى التي تحاول إصلاح نسيج حياة الآلاف من الفلسطينيين الذين تضرروا جراء الحرب.

وقد عقدت لجنتنا من جانبها مؤخرا حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني

في القاهرة يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس، إسهاما منها في الحوار الدولي الواسع بشأن طرق تيسير وتنسيق الجهود المبذولة من أجل الإنعاش وإعادة الإعمار في قطاع غزة.

وفي أثناء وجود وفد اللجنة في القاهرة، قام الوفد بزيارة مستشفى فلسطين ليشهد على الثمن البشري الفادح الذي ترتب على هجوم غزة. وفي عدد من اللقاءات المؤثرة والتي تمزق الأفئدة مع الجرحى من أبناء غزة، ومعظمهم من الأطفال والصغار، أفزعتنا شدة الإصابات وصدمتنا الروايات، سواء التي أدلى بها المرضى أنفسهم أو الأفراد الطبيين، من أن عددا من هذه الحالات لم يستجب لبروتوكولات العلاج المعتادة لأسباب غير معروفة. وهذا في رأينا أمر ينبغي أن ينظر فيه المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمنتهى الجدية. وكان الوصف الذي أدلى به زميلي ممثل فلسطين صباح اليوم في محله تماما ونحن نؤكد مسؤولية المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة التي نراها بالغة الخطورة.

وتعرب لجنتنا عن امتنانها العميق لحكومة مصر لإصرارها على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني بتشجيع الجهود الدولية لإغاثة غزة وإعادة إعمارها، وتيسير وقف إطلاق النار المطلوب بشدة وتبادل الأسرى، ورعاية المباحثات المتعلقة بالمصالحة الوطنية الفلسطينية.

ولن يحجب سخطنا بشأن الهجوم على غزة ما يساور اللجنة من قلق شديد بشأن الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فما زالت إسرائيل مستمرة في تنفيذ مخططاتها لتوسيع المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وتشييد الجدار العازل على الأرض الفلسطينية وعمليات الإغلاق التعسفية. ونحن ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى وقف جميع السياسات والممارسات غير القانونية في أنحاء الأراضي الفلسطينية. وينبغي أن ترفع فورا الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة وأن تسمح بدخول المساعدات الإنسانية دون عائق. ونهيب بكلا الطرفين أن يكفا بشكل عاجل عن جميع أعمال العنف وأن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس ويتفقا على وقف مستدام لإطلاق النار.

وتشدد اللجنة على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تجاه قضية فلسطين حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي. ونحث الأطراف على استئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي، بما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء داخل حدود عام ١٩٦٧ وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ولا تزال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية تشكل الأساس المشروع للتسوية الشاملة والعادلة والدائمة لهذا الصراع.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالإعراب عن تقدير وفدنا لكم لعقدكم هذه الجلسة الهامة والجيدة التوقيت في هذا الموضوع الهام. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الهامة.

ويود وفدي أن يعرب عن التقدير الواجب للمؤتمر الدولي الأخير لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، المعقود في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، الذي تبرع فيه أعضاء المجتمع الدولي بحوالي ٤,٥ بلايين دولار. وتجد إندونيسيا من الأمور المشجعة التزام أعضاء المجتمع الدولي بتقديم مساهمة كبيرة في قضية إعادة الإعمار والتأهيل في قطاع غزة وإصرارهم على ذلك. ومجمل القول أن حجم الدمار الذي لحق بالقطاع وإلحاح احتياجات الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية لا يمكنهما الانتظار.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام في ١٢ شباط/فبراير بإنشاء لجنة للتحقيق مكلفة بالتحقيق في حوادث محددة متعلقة بمباني الأمم المتحدة أو بعمليات الأمم المتحدة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويتطلع وفدي إلى توزيع تقرير المجلس على نطاق واسع فور إتمامه.

وبالإضافة إلى لجنة التحقيق، ومن المفهوم أن الولاية المناطة بها محدودة، ترى إندونيسيا أن تنشأ لجنة دولية تكلف بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية المحتمل ارتكابها خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي وتقديم المرتكبين للعدالة.

وبينما ننتظر ذلك التحقيق، من المهم توجيه الانتباه من جديد إلى التحدي الإنساني المروع القائم في غزة، والذي يدعونا بشدة إلى القيام باستجابة حاسمة. ومن دواعي الأسف أن مستوى المساعدة الذي تسمح إسرائيل بدخوله إلى القطاع يقصر كثيرا عن التوقعات، بالنظر إلى احتياجات السكان. ومما يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة طول إجراءات الإذن بدخول العاملين في مجال المعونة، فضلا عن حظر إسرائيل لأنواع مختلفة من المواد. وندعو إسرائيل إلى السماح بدخول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع الفلسطينيين الذين يحتاجونها. وينبغي أن يُرفع الحصار على الفور ودون شروط، للسماح بانتقال الأشخاص والبضائع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب مجددا عن غضبنا الشديد لاستمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أخذت احتمالات الحل القائم على أساس الدولتين تتقلص باطراد مع تضاعف بناء المستوطنات في الضفة الغربية تقريبا منذ عام ٢٠٠٧، ومساندة السلطات الإسرائيلية لمبادرة تنفيذ أعمال التشييد الجديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

ومع استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستمرار المستوطنين الإسرائيليين في الزحف لمسافات أكبر داخل الأراضي، سوف يشهد الفلسطينيون حقوقهم في الأرض وهي تتبدد أمام أعينهم، مما يجعل إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء أمرا يصعب تحقيقه للغاية.

إن السياسات والممارسات الاستيطانية التي تنتهجها إسرائيل والتي ترمي إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع المادي ووضع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، ما هي إلا انتهاكات صارخة للقانون الدولي. ونقل المدنيين إلى المناطق المحتلة، سواء أكان ذلك في المستوطنات الواقعة تحت السيطرة العسكرية أم لا، يتناقض مع الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص بوضوح على: ”ألا تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها“. علاوة على ذلك، فإن الأنشطة الاستيطانية تتناقض أيضا مع مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا فإنها تتناقض مع التزام إسرائيل بأن تكون مخلصة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا كان لدى إسرائيل التزام صادق بالسلم، عليها أن توقف بناء جميع المستوطنات وتوسيعها والتخطيط لبنائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تعمل على تفكيك المستوطنات التي أقيمت فيها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في عام ١٩٨٠، طلب المجلس من إسرائيل في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) أن تعمل على: ”تفكيك المستوطنات القائمة، والتوقف، على وجه التحديد وعلى أساس عاجل، عن إقامة وبناء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس“. (القرار ٤٦٥

(١٩٨٠)، الفقرة ٦). ونعتقد أن بوسع المجلس اتخاذ خطوة مماثلة بالإعراب عن رأيه الجماعي وبصوت واحد ليحث إسرائيل مرة أخرى على العمل بصورة عاجلة على تفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن إقامة وبناء وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية الحوار بين الفلسطينيين والمصالحة. وفي ذلك الصدد، نشيد باستضافة مصر للحوار بين الفلسطينيين. وتود إندونيسيا أن تشجع الأطراف الفلسطينية على ضمان إنجاح محادثات المصالحة بصورة لا نظير لها. وكما قلنا في الماضي، فإن الفلسطينيين سيكسبون الكثير من توحيد صفوفهم. والخروج ببرنامج فلسطيني موحد سيمنحهم الفرصة للتفاوض على مستقبلهم من موقف قوة، ولتحقيق أهدافهم؛ ونشجعهم على اغتنام تلك الفرصة التاريخية.

إن التزامنا بقيام فلسطين مستقلة وقادرة على البقاء وديمقراطية تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جيرانها هو التزام قاطع. ولا بد من أن يسود في الشرق الأوسط سلام عادل وشامل ودائم يرتكز على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومجلس الأمن من جانبه عليه تحمل المسؤولية التي أناطها به الميثاق، ولا بد له بل ويمكنه فعلا، أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة إكوادور.

السيدة إسبينوزا (إكوادر) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود بلدي أن يشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يهم جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ويود بلدي أيضا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

ومع عدم المساس بذلك، يود وفدي بصفته الوطنية أن يكرر تأكيد قلقه الشديد إزاء الحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة التي يتعرض لها السكان المدنيون الفلسطينيون كنتيجة مباشرة لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والحصار الذي تفرضه على تزويد المساعدة الإنسانية والمواد الغذائية والأدوية والوقود ومواد البناء، والتدمير الواسع للهياكل الأساسية العامة والخاصة في فلسطين، والعدوان العسكري الدائر الذي ما برح يزيد من عدد الضحايا الذي بلغ الآلاف من الموتى والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال الأبرياء.

وفي ذلك الصدد وبالنيابة عن رئيس الجمهورية، رافاييل كوريا، أود أن أكرر تأكيد تضامن إكوادور حكومة وشعبا مع الضحايا الأبرياء للعدوان الإسرائيلي المستمر. وفي الوقت نفسه نود أن نوجه نداء عاجلا لإنهاء الأعمال القتالية فورا وإيجاد حل للأزمة الإنسانية، وتقديم الدعم الاقتصادي الدولي الحاسم للتخفيف من وطأة الأحوال المعيشية الخطيرة التي تلم بالسكان، وبخاصة استئناف البحث عن حل نهائي وسلام دائم في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

إن إكوادور بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة تؤيد تسوية سلمية للمنازعات والصراعات الدولية وترفض بشدة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها كوسيلة لحلها. لذلك، تعتقد إكوادور أن أي حل شامل يمكن من تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط والمحافظة عليه، يجب أن يكون حلا سياسيا وليس عسكريا. ويجب أن يتضمن الاحترام الصارم للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وقبل ذلك كله يجب أن يتضمن كفالة الالتزام بعدم الاعتداء والاعتراف بأنه يتضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

ولتحقيق ذلك يعتقد بلدي أنه من دون المساس بمسؤولية مجلس الأمن المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، هناك عدد من البدائل القانونية في هيئات أخرى تابعة للمنظومة الدولية يمكن أن تمكن المجتمع الدولي بأسره من ضمان تحقيق العدالة وبذلك يستجيب بفعالية لمناشدة الشعب الفلسطيني العاجلة وفي الوقت نفسه يمهد الطريق أمام عودة السلام والأمن الدائمين إلى الشرق الأوسط.

والواضح أن ذلك الجهد لا بد من أن يتماشى مع العمليات الأخرى الجارية حاليا، ونود أن نشير بوجه الخصوص إلى العملية التي أنشأها مؤخرا مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الهجمات الأخيرة على قطاع غزة في مطلع هذا العام. ونتطلع قدما وباهتمام شديد وتوق إلى اتخاذ خطوات وتناول تلك المسألة من جانب مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك البعثة الخاصة التي طلبها.

وبالنظر إلى كل تلك الجهود، يعرب بلدي عن زيادة دعمه وتعاونه في تطوير مبادرة تهدف إلى توطيد دعائم سلم دائم لا يستفيد منه الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل شعوب المنطقة بأسرها.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كنا نأمل أن تنعقد هذه الجلسة في وقت أبكر من ذلك، عندما كانت المدافع تدك غزة، وعندما كانت عيوننا مفتوحة وذكريات التدمير حية في أذهاننا، ذلك التدمير الذي وقع في أعقاب العملية الإسرائيلية ”عملية الرصاص المصبوب“، كانت أعمالنا ستجسد بصورة حية الشعور الواسع بالسخط وخيبة الأمل، وهو شعور جرى الإعراب عنه في جميع أرجاء العالم بسبب عجزنا الجماعي عن وقف أعمال القتل والجراح والتدمير العبثية. والأسوأ أن إمكانية إحلال السلام في الشرق الأوسط تنحسر بسرعة شديدة.

ومع ذلك، فإن عقد هذه الجلسة لا يزال في أوانه، حتى ولو جاء بعد مرور شهرين على المأساة. ويبدو أن العالم قد مضى قدما، أليس كذلك؟ ربما أن العالم فعل هذا، ولكن قطعا ليست القضية الفلسطينية. وتجري الجهود الدولية على قدم وساق لإعادة بناء غزة. ففي وقت سابق من هذا الشهر، تم التعهد بتقديم تبرعات قدرها ٤,٥ بليون دولار في مؤتمر عُقد في شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة. وهذا جهد، من بضعة جهود، نشيد به ونباركه، حيث أن تلك المساهمة سوف تساعد الناجين على إعادة بناء حياتهم التي مزقتها الحرب.

لكن المستغرب، من وجهة نظر الشخص العادي، أنه كما لو أن شخصا آخر سيدفع الثمن، بينما الفاعل الذي ألحق كل ذلك الضرر والدمار معروف وأفلت من العقاب تماما. تثار التساؤلات بالتأكيد إزاء من تسبب بالقتل والتدمير وتشويه الأسر التي كانت تعيش في منازلها. فأين مرتكبو تلك الجرائم؟ ولماذا لم يمثلوا أمام العدالة؟ أليست هناك طريقة ما لاتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الفاعلين، بما في ذلك محاكمتهم على ما ارتكبوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؟ ألم تكن هناك أدلة كافية لتقديمهم إلى العدالة؟ يعتقد وفدي أن هناك أدلة.

إن ما اتخذته مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية من إجراء يبين لنا أن هناك طريقة مفضية إلى ذلك. فالأدلة بدأت تظهر للعيان، بما في ذلك شهادات وروايات الجنود الإسرائيليين التي تفيد بأن جرائم حرب ارتكبت حقا.

إننا ننتظر النتائج التي سيتوصل إليها مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام للنظر في الأحداث التي صاحبت الهجمات الإسرائيلية على مرافق الأمم المتحدة ومنتسبيها، ونحن مطمئنون تماما إلى تلك النتائج. حقيقة أننا نرحب بإنشاء مجلس التحقيق ولكننا كنا نتوقع أن تشمل ولايته ما هو أكثر من مجرد مرافق الأمم المتحدة وأفرادها. يجب ألا يكون هناك تمييز بين الهجوم على مرافق الأمم المتحدة وموظفيها والهجوم على المدنيين الفلسطينيين ومنازلهم إذ أن الأمر يتعلق في الحالتين بانتهاكات بيّنة للقانون الدولي. على مجلس الأمن دراسة كل القرائن، بما في ذلك تقرير مجلس التحقيق، بكل جدية وأن يحدد موقفه بوضوح إزاء هذا الأمر.

إننا نحث المجلس على ألا يظل صامتا أمام هذه الانتهاكات وعلى اتخاذ التدابير التي يتطلبها الموقف. وأكثر ما نخشاه أن تؤدي سلبية المجلس في هذه المسألة إلى الاعتقاد بأنه يقرّ تلك الأعمال، بل أسوأ من ذلك أنه يلتمس المبررات للأعمال الإجرامية. لقد طالبت ماليزيا بإنشاء محكمة جرائم حرب للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة إبان حرب غزة وملاحقة مرتكبيها. وقد تعددت المطالبات في هذا الاتجاه، بما في ذلك من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

إننا، بإحجامنا عن التحقيق في جرائم الحرب وملاحقة مرتكبيها، قد أخفقنا في إبراز الحقائق بشأن الأحداث التي وقعت خلال عملية الرصاص المصهور. إن واجبنا الأخلاقي تجاه الناجين من هذه العمليات يحتم علينا، على أقل تقدير، أن نمنحهم الشعور بطي تلك الصفحة وبالإغاثة مما يعانون. وإذا عجزنا عن ذلك، فإننا نجازف برؤية جيل آخر من الفلسطينيين شهد عن كثب مصرع أحبائه، وهو يصبح أكثر راديكالية.

وبصرف النظر عن اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، يجب علينا أن نذكر بأن وقف إطلاق النار الذي يخيم في غزة قد تقرر من جانب واحد. لا شيء يضمن أن إسرائيل لن توجه ضربة جديدة، كما فعلت مرارا وتكرارا مثلما حدث في لبنان في عام ٢٠٠٦. إن إنشاء محكمة جرائم حرب، في جملة أمور، يمثل إجراء وقائيا واضحا ضد تكرار تلك الأعمال الخرقاء.

يقول البعض إن العنف في غزة عنف قد جناه أهلها على أنفسهم، كما يحتجون بأن الهجوم الإسرائيلي عمل له ما يبرره لأنه جاء ردا على الصواريخ التي تطلق على المدن في جنوب إسرائيل. يمكن لوفدي أن يتفق مع الرأي القائل بأن الحرب التي شنت على غزة لم تكن حدثا معزولا بل إنها في واقع الأمر جزء من الحصار الذي دام آنذاك ١٨ شهرا، ذلك الحصار الذي عزل غزة عن العالم الخارجي وجعلها سجنا مفتوحا. كان على سكان غزة، في مواجهة هذا الحصار، أن يجدوا السبل للتعامل مع التحديات التي تفرضها الأزمة الإنسانية. وبطبيعة الحال، فإن أي شعب يعيش تحت هذه الظروف سيكون لا محالة عرضة للشعور بالإحباط واليأس من مستقبله. ولا يزال ذلك الحصار قائما اليوم ويحدّ كثيرا من تدفق المساعدات الإنسانية التي أصبحت ضرورتها الآن أكثر إلحاحا في ظل إعادة إعمار غزة.

إن وفدي لا يقرّ العنف بأي شكل من الأشكال، ولكن أليس من حق الفلسطينيين أيضا أن يتعللوا بحق الدفاع عن النفس، وهو ذات الحق الذي يقبل به بعض أعضاء المجلس كمبرر لأعمال إسرائيل، فهم وحدهم الذين يعانون ويلات أكثر من ٤٠ عاما من الاحتلال؟

علينا أن نركز اهتمامنا باستمرار على مسألة الاحتلال وكيفية التخلص منه حتى يتمكن المجلس من الإسهام في إقرار أمن حقيقي في المنطقة. لعلنا نذكر أن

مجلس الأمن نفسه هو الذي اتخذ القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يضعان الإطار لتحقيق سلام في الشرق الأوسط. على إسرائيل إذن أن تضع حدا للسياسة التي تنتهجها بضم الأراضي الفلسطينية والاستيلاء على المزيد من تلك الأراضي. ولا بد أيضا من إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن الدول العربية، من خلال مبادرة السلام العربية، قد قدمت لإسرائيل عرضا بالسلام وتطبيع العلاقات معها بالشروط التي تضمنها القراران. غير أن وفدي يخشى ألا يظل ذلك العرض مطروحا على المائدة إلى ما لا نهاية في غياب أي بادرة إسرائيلية صادقة لتحقيق السلام على أساس من التكافؤ مع جيرانها.

حقا، إن تصرفات إسرائيل لا توحي بأي شكل من الأشكال بالرغبة في إيجاد تسوية سلمية. بل على النقيض من ذلك، فإنها تضر بعملية السلام في الشرق الأوسط بوضع مزيد من العراقيل أمام تحقيق رؤية الحل القائم على دولتين – إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، قابلة للحياة ومتصلة الأطراف، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام.

إن الجدار العازل لا يزال يخترق الضفة الغربية كثعبان، مكملا لمنظومة بالغة التعقيد من حواجز طرق ونقاط تفتيش وحواجز أخرى تعيق حركة الفلسطينيين وتمنعهم من الاشتغال بالأنشطة الاقتصادية العادية. ويتواصل بناء وتوسعة المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويُكره الفلسطينيون من أجل ذلك بشتى السبل، بما فيها ما يسمى بالوسائل القانونية، على هجر ديارهم كما يتعرضون لغرامات فادحة تفرضها السلطات الإسرائيلية إن لم يمتثلوا للأوامر؛ الأمر الذي يدفع بالفلسطينيين، وفق بعض التقارير، إلى هدم منازلهم بأيديهم.

وتوفر هذه المستوطنات غير المشروعة أيضا قاعدة يطلق منها المستوطنون غير الشرعيين حملات عنف واعتداء على الفلسطينيين. ويشكل بناء وتوسعة المستوطنات غير المشروعة مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن وانتهاكا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بوساطة أمريكية في مؤتمر السلام في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بالأخص كما يشكل أحد أهم أسباب فشل عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى إسرائيل أن تضع حدا لهذه المستوطنات غير المشروعة وأن تعيد الأرض لأصحابها الشرعيين من الفلسطينيين.

إن المهمة التي أمام المجلس لا يمكن وصفها إلا بأنها عسيرة. إنها تتمثل في إعادة بناء ما تحطم من آمال السلام لدى الفلسطينيين والإسرائيليين وسكان الشرق الأوسط بأسره، وهو أمر ستكون له تداعياته على حالة السلم والأمن الدوليين. ومما يزيد من صعوبة تلك المهمة الوضع الراهن في إسرائيل وفلسطين. ولا يبقى من خيار أمام مجلس الأمن في سعيه لتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط إلا أن يرغم إسرائيل على الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن. ويأمل وفدي أيضا أن تتكلل المباحثات الفلسطينية الداخلية بالنجاح فتتحقق وحدة الشعب الفلسطيني.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي: (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه المناقشة المفتوحة. أتقدم بالشكر كذلك للسيد باسكو، وكيل الأمين العام للإحاطة الإعلامية التي قدمها.

كما يتضح من مناقشة اليوم، وبعد مضي شهرين على الهجوم الإسرائيلي الشرس على غزة لا يزال الوضع

يدعو إلى أقصى درجات القلق في قطاع غزة كما في مجمل الأراضي الفلسطينية. وبالرغم من النداءات المتكررة للمجتمع الدولي، لا يزال الحصار الأليم على غزة قائما، ولا تزال الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها بناء المستوطنات، تُمارس في مأمن من المساءلة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية وتقود عملية السلام إلى طريق مسدود.

والجزائر تدين بقوة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأرض الفلسطينية في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتعرب هنا عن قلقها بشأن التداعيات السلبية المستقبلية على مستقبل عملية السلام جراء إصرار إسرائيل على إفشال كل الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى تهيئة الظروف التي تتيح العودة إلى مائدة المفاوضات.

وفي مواجهة السلوك الخارج على القانون لسلطة الاحتلال واندفاعها المتكرر للتنصل من التزاماتها أمام المجتمع الدولي، فإن الجزائر تدعو إلى تحقيق الوحدة في صفوف الفلسطينيين، كما تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لتحقيق هذا الهدف الرئيسي. وتؤيد الجزائر الجهود المبذولة حاليا لتحقيق المصالحة الفلسطينية بوساطة مشكورة من مصر. كما نرحب بالدعم المقدم من دول المنطقة في هذا الاتجاه، والدور البناء الذي تقوم به، بما من شأنه أن يجعل في الإمكان تشكيل حكومة وحدة وطنية، بقيادة السلطة الفلسطينية، موجهة نحو مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته فحسب.

يدرك المحتل الإسرائيلي جيدا الأهمية الاستراتيجية التي يكتسيها هذا الهدف ومن ثم يواصل وضع مزيد من العراقيل والمطالب الرامية إلى إعاقة تلك الجهود التي، إن تكللت بالنجاح، ستمثل بداية عملية إعادة إعمار غزة وتكشف نوايا إسرائيل تجاه عملية السلام. وفي هذا الصدد، فإن السخاء الملحوظ الذي برز في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة، والذي شاركت فيه الجزائر، يظهر بوضوح عزلة إسرائيل على الساحة الدولية.

إن الجزائر قد عقدت العزم على تذكير المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بالالتزامات الواقعة عليهما بإكمال كل التحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الفاضحة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في غزة التي ارتكبتها إسرائيل، بحيث يتسنى اتخاذ تدابير جادة لتقديم الجناة إلى العدالة. لا بد من وضع حد للإفلات من العقبات الذي تستظل به إسرائيل منذ أمد بعيد على حساب التضحية بكل الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام في المنطقة.

وختاما، تود الجزائر أن تعرب عن دعمها الثابت لسورية ولبنان في جهودهما لاستعادة حقوقهما الوطنية المشروعة والأراضي التي سلبتها سلطة الاحتلال الإسرائيلي. إننا باقون على التزامنا بتحقيق تسوية شاملة للتراع في الشرق الأوسط وفق القانون الدولي والمبادئ التي حددها مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على دعوتكم لهذه الجلسة الهامة، مغتنما هذه الفرصة للترحيب بكم وتهنئتكم بتوليكم مهامكم ورئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أقدر تقديرا عاليا الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها السيد لين باسكو.

تأتي جلسة مجلس الأمن اليوم للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وأجواء التوتر ما زالت تخيم على المنطقة بفعل النتائج المأساوية التي خلفتها آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة في قطاع غزة والتي أهلكت الحرث والنسل ولم تسلم منها منشآت الأمم

المتحدة. وعليه، فإن حكومة بلادي تؤكد على ضرورة أن يجد المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن الدولي بوصفه الجهة المعنية بالسلام والأمن الدوليين، حلا عادلا لمحنة الشعب الفلسطيني يكفل له حق تقرير مصيره بنفسه وقيام دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب بأمان مع دولة إسرائيل، مؤكدين على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي في أسرع وقت ممكن من أجل حمل إسرائيل على الوقف الفوري للاستيطان غير القانوني المتواصل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. إذ أنه يهدد بشكل جدي التركيبة الديمغرافية والجغرافية للمدينة المقدسة، وحثها على فك حصارها المفروض على قطاع غزة وكذلك تنفيذها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو، في جملة أمور، إلى تقديم المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة، وفتح ممرات إنسانية ودعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة.

كما تود حكومة بلادي أن تسجل بارتياح النتائج الطيبة التي تمخض عنها مؤتمر شرم الشيخ للمانحين مطالبة كل الجهات الخيرة بسرعة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة المنكوب، والعمل على إعماره في أسرع وقت ممكن. وترحب في نفس الوقت بجهود المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين ونتطلع إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في أقرب الآجال، تستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد على أن أي حل للنزاع العربي الإسرائيلي لن يتأتى إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، وبإعادة إسرائيل لكل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية والجزء اللبناني من قرية الغجر. وهذا لن يتم إلا باستجابة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة الهامة. ونرحب أيضا بإتاحة الفرصة لنا للمشاركة وتبادل وجهات نظرنا بشأن المسألة المعروضة على مجلس الأمن اليوم. ونشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

ينبغي فهم الأزمة الراهنة والمتعددة الجوانب في الشرق الأوسط في إطار الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٦٧، وما يرتبط بذلك الاحتلال من حرمان من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وفي الواقع، يحفل سجل إسرائيل بالاستهتار بالقانون الدولي. إن فشل مجلس الأمن الدولي في اتخاذ أي إجراء ملموس ردا على ذلك، هو العامل الرئيسي الذي يسهم في عدم إحراز تقدم في عملية السلام.

ومن الضروري للحفاظ على السلام والأمن أن تحترم جميع الأطراف احتراما كاملا التزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تفي بها على أكمل وجه، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ وأن ينفذ مجلس الأمن ولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير.

لقد مضت أشهر قليلة على أشد الهجمات فتكا التي شنتها إسرائيل على غزة منذ الحرب العربية الإسرائيلية التي جرت في عام ١٩٦٧. وتود جنوب أفريقيا أن تشدد على

أهمية إجراء تحقيق مستقل في الأحداث التي وقعت في غزة والمساءلة الكاملة عن أي انتهاكات للقانون الدولي أيا كان مرتكبوها. في هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام إنشاء مجلس تحقيق وإرساله إلى غزة. ونتوقع أن يقدم المجلس تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حتى يتسنى اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة.

ولئن كان أحدث توغل عسكري قد انتهى، فينبغي ألا ننسى الآثار الناجمة عن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على واحدة من أكثر المناطق المكتظة بالسكان في العالم، حيث مُنع السكان المدنيون من استخدام أي وسيلة برية أو بحرية أو جوية للإفلات من الهجمة. وتفيد تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ١ ٤٥٥ فلسطينيا قتلوا وأصيب نحو ٥ ٠٠٠ بجراح وأن معظم الضحايا كانوا من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم ٤٣١ من النساء والأطفال. وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالسكان المدنيين كافة وترك أثر مدمر في نفوسهم. ودُمر الجزء الأكبر من البنية التحتية لقطاع غزة، بما في ذلك عدد كبير من المدارس والعيادات والمستشفيات. وتتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تعويض الشعب الفلسطيني عن الأعمال التي ارتكبتها. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أيضا القيام بدور رائد في الجهود الرامية إلى إعادة بناء غزة.

وقررت حكومة جنوب أفريقيا من جانبها التبرع بمليون راند تلبية للنداء العاجل لحالة الطوارئ الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويأتي هذا التبرع استكمالا للإسهام السنوي المقدم إلى الوكالة وبرامج المساعدة الأخرى التي تقدمها جنوب أفريقيا إلى فلسطين ويجري تنفيذها حاليا، بما في ذلك إسهامها في مبادرة بناء القدرات الفلسطينية برعاية الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة. كما يساعد المجتمع المدني في جنوب أفريقيا بنشاط الشعب الفلسطيني من خلال توفير المساعدة الطبية، في جملة أمور. أخرى.

وتدين جنوب أفريقيا الحصار الإسرائيلي المستمر على غزة واستمرار بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويشكل استمرار بناء الجدار الفاصل والبرامج المكثفة لهدم المنازل التي نشهدها في الوقت الراهن في القدس الشرقية، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، كما توضح بصورة لا لبس فيها فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. إن تلك الأنشطة تقوض أيضا كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

كما ندعو الفلسطينيين إلى وقف إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل. والدرس الوحيد الذي استقيناه من تلك الأعمال الانتقامية على مدى العقود الماضية هو أنها لا تتعدى كونها ذريعة لارتكاب مزيد من العنف ضد الشعب الفلسطيني البريء. كما ندعو الأطراف الفلسطينية إلى ألا تحيد عن هدفها المتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة. وفي ذلك الصدد، نحن ندعم مصر في جهودها الرامية إلى مساعدة الأطراف الفلسطينية على تحقيق المصالحة الوطنية.

وتدعو جنوب أفريقيا أطراف الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، وتدعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليه بموجب الميثاق. وتواصل جنوب أفريقيا تأييدها لتسوية الصراع سلميا وعن طريق التفاوض على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، كما ورد في القرارات الدولية والمبادرات الأخرى مثل القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية.

وفي الختام، نحن نتطلع إلى اليوم الذي ينتهي فيه سفك الدماء وتتعايش دولتا فلسطين وإسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. وهذه الرؤية المتمثلة في الحل القائم على دولتين، على النحو الذي أقره مجلس الأمن في قراره ١٣٩٧ (٢٠٠٢) يجب أن تكون أساس أي تسوية دائمة لهذا الصراع.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد وتلند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لي بالتكلم. لقد توقف القتال في غزة قبل تسعة أسابيع، بعد أن أعلن الطرفان، كل منهما من جانب واحد، وقفا لإطلاق النار. ولكن بالنسبة إلى سكان غزة الذين ما زالوا يحملون جراح المعركة فإنهم لم يلمسوا تحسنا يذكر. واتفاقات وقف إطلاق النار الضعيفة هذه كثيرا ما يخرقها الطرفان كلاهما، وما زال الحظر الإسرائيلي مطبّقا إلى حد كبير. ويبدو أن الحل السياسي – مقابل الاحتواء العسكري – يظل بعيد المنال مثلما كان دائما.

لقد جلبت العمليات العسكرية الإسرائيلية عذابا هائلا ودمارا واسع النطاق للبنية التحتية المدنية في غزة. ولكن لم تجر حتى الآن إعادة بناء تذكر، وإن الحالة الإنسانية تظل خطيرة جدا. وما زالت أسر كثيرة مشردة بلا مأوى ومعرضة للبرد والمطر. وإن إسرائيل تقيد تقييدا شديدا استيراد مواد البناء الأساسية، مثل الأسمنت والخشب والزجاج. أما الغذاء والدواء والوقود فإن كمياتها تظل شحيحة. ويساورنا القلق من أن القيود التي فرضتها إسرائيل على التحويلات النقدية إلى غزة ستعرقل العمل الأساسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مثل برنامجها المدرسي لإطعام التلاميذ الذي يحصل بموجبه ٢٠٠ ٠٠٠ طفل على الطعام.

إننا نعترف بشواغل إسرائيل الأمنية لكن إسرائيل يجب أن تفي بواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي وأن تفتح معابرها الحدودية إلى غزة. ونرحب بقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا بالسماح بتمرير جميع أنواع الأغذية إلى غزة، ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذا القرار.

لقد جمع مؤتمر شرم الشيخ أعضاء المجتمع الدولي معا في مسعى يدل بوضوح على دعمهم للشعب الفلسطيني. والنرويج تلتزم بتعهداتها، فهي تقدم ٧٦٠ مليون كرونة نرويجية، أي ما يعادل ١٢٠ مليون دولار، كمساهمة للشعب الفلسطيني في هذا العام. وبدون الدعم المتواصل لميزانية السلطة الفلسطينية لن يستلم ٧٧ ٠٠٠ موظف حكومي يؤدون الخدمات الاجتماعية الأساسية رواتبهم. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن ننحّي جانبا خلافاتنا. وإن الدعم المالي والسياسي للفلسطينيين يجب أن يوجه عن طريق الآليات القائمة ونحو السلطة الفلسطينية. وقد أناط مجلس الأمن بلجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، التي تترأسها النرويج، دورا محوريا في التخفيف من شدة الحالة في غزة. وستدعو النرويج في المستقبل القريب إلى عقد اجتماع للجنة بالتشاور الوثيق مع الأطراف.

إن الانقسام في صفوف الفلسطينيين مأساة. لقد دفع السكان المدنيون في غزة ثمنا باهظا لهذا الانقسام. وإننا نؤيد جهود مصر لتيسير المصالحة الفلسطينية وتمهيد الطريق أمام حكومة انتقالية. إن الشعب الفلسطيني، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، يستحق حكومة ديمقراطية سلمية. وفي الوقت ذاته، نحذر من مغبة وضع عراقيل مستحيلة في طريق التقدم السياسي. يجب ألا نسمح بأن يصبح السعي إلى الحل الممتاز عدوا للحل الجيد. وإن الجهود المتضافرة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره ضرورية للدفع بعملية السلام قدما.

وبينما تظل الحالة في غزة بالغة الخطورة، فإننا يجب ألا تغيب عن أنظارنا الحالة في سائر الأراضي الفلسطينية. فقد واصلت إسرائيل توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، في انتهاك للالتزامات التي قطعتها. ونشعر بقلق مماثل من الهدم المستمر للمنازل الفلسطينية وطرد الأسر الفلسطينية من بيوتها. ولقد أصبحت المستوطنات موضوعا رتيبا مألوفا جدا في هذا المجلس، ولكن لا بد من القول مرة أخرى إن المستوطنات الإسرائيلية والإغلاقات تضيّق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني وتضعف إمكانية قيام دولة فلسطينية تمتلك مقومات الحياة.

إن كل يوم يمر دون حدوث تحسن في حياة السكان المدنيين في غزة إنما يضيف إلى فشل الأطراف، ويؤسفني أن أقول إلى فشلنا الجماعي، في إنهاء الصراع وجلب السلام إلى المنطقة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة في هذه المرحلة الحاسمة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئكم، السيد السفير، بمناسبة توليكم مهمتكم الجديدة ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة ولأتمنى لكم كل نجاح.

لقد ذكر متكلمون كثيرون سبقوني في الكلام أن النظام الإسرائيلي واصل، في الفترة قيد الاستعراض، مثلما فعل طيلة العقود الستة الماضية، سياساته وممارساته التوسعية الهدامة وتدابيره الاستعمارية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني. كما تشبث بسياساته العدوانية التوسعية تجاه لبنان والجولان السوري المحتل. وواصل انتهاك أبسط مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، وأمعن في تحديه للقرارات العديدة لمختلف هيئات الأمم المتحدة، بما فيها هذا المجلس.

ولا يزال المدنيون الفلسطينيون يتعرضون للتهديدات والهجمات الإسرائيلية المستمرة بلا انقطاع. وإن تشييد جدار الفصل العنصري غير القانوني يستمر بلا هوادة رغم فتوى محكمة العدل الدولية ورغم الإدانة القوية الصادرة عن المجتمع الدولي. وتتوسع المستوطنات غير القانونية بوتيرة أسرع بكثير مما في الماضي بينما تظل حياة الفلسطينيين ووسائل كسب أرزاقهم تتحطم. ويجري هدم المزيد من بيوت الفلسطينيين، بما فيها تلك الكائنة في مخيمات اللاجئين، نتيجة أوسع حملة ينفذها النظام الإسرائيلي في الـ ٤٠ سنة الماضية لهدم بيوت الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا التحرك مدبر بلا شك لإحداث تغيير غير قانوني في التكوين الديمغرافي ولتغيير طابع الأراضي الفلسطينية، لا سيما القدس الشريف والأماكن المحيطة بالقدس.

إن المجتمع الدولي لم ينس قط، ولن ينسى أبدا، الفظائع الإسرائيلية في قطاع غزة. فمع مرور كل يوم تتكشف وجوه جديدة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها هذا النظام ضد الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة، مثلما تظهر شهادات جديدة في هذا الصدد، متسببة في مزيد من الغضب في كل أنحاء الكوكب. وآخر التقارير الصادرة عن مقرر حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما فيها التقرير الذي أعدته الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، تبين بوضوح بعض جوانب الجرائم الإسرائيلية المرتكبة ضد الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة وتعطي أمثلة عليها. وتلك التقارير تشهد على الحقيقة المروعة بأن عدوان النظام الصهيوني على غزة والأهداف المدنية، خاصة على البيوت وساكنيها، وعلى البنية التحتية الأساسية، وعلى المدارس والمرافق الطبية، وعلى

المدنيين الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال، إنما كان موجها باستهتار إلى تلك الأهداف ومدبرا عن عمد.

ثمة شهادات مذهلة كثيرة على الجرائم الإسرائيلية وردت في تلك التقارير. وعلى سبيل المثال مذكور في حالة محددة، من بين حالات مماثلة أخرى كثيرة،

''أن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار على أب بعد إصدار أمر إليه بالخروج من بيته، ثم أطلقوا النار على داخل الغرفة التي كان سائر أفراد الأسرة قد التجأوا إليها، فأصابوا الأم وثلاثة إخوة وقتلوا الأخ الرابع''.

وتتضمن تلك التقارير سردا لممارسة لاإنسانية أخرى تنطوي على انتهاك لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان: فقد استخدم الجنود الإسرائيليون الأطفال دروعا بشرية. وقد جاء في هذه التقارير، على سبيل المثال، ما يلي،

''في ١٥ كانون الثاني/يناير، في تل الهوا في جنوب غربي مدينة غزة، أجبر الجنود الإسرائيليون فتى يبلغ من العمر ١١ عاما على أن يسير أمامهم عدة ساعات أثناء تنقلهم في أنحاء المدينة، حتى بعد إطلاق النار عليهم''.

كما يعترف الجنود الإسرائيليون بما اقترفوه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني خلال عدوانهم على غزة. وقد قال قائد إسرائيلي كان موجودا هناك خلال العدوان على غزة في تصريح أدلى به مؤخرا لمختلف وكالات الأنباء الدولية، ''إن كنتم تريدون أن تعرفوا ما إذا كنا قد قتلنا أبرياء، فالجواب هو نعم على نحو لا لبس فيه''.

والتقارير الإخبارية عن تصميم قمصان للجنود الإسرائيليين تشجعهم على إطلاق النار على الأطفال والأمهات الفلسطينيات الحوامل تمثل دليلا آخر على السياسات والممارسات الإجرامية لذلك النظام، وعلى مدى ما اقترفه من فظائع خلال عدوانه على قطاع غزة. وثمة عبارات مروعة مثل ''طلقة واحدة، قتيلان''، كُتِبت على قميص عليها صورة امرأة فلسطينية حامل، أو العبارة التي تثير الصدمة ''كلما كانوا أصغر كان الأمر أصعب''، كتبت على قميص آخر يصور طفلا، الدلالة على الطبيعة الوحشية والإجرامية لسياسات وممارسات النظام الإسرائيلي خلال عدوانه على الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب العربية الأخرى في المنطقة.

وهناك الآن من الأدلة ما يكفي ويزيد لكي تتحرك الآلية القضائية الدولية على وجه الاستعجال بغية تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى العدالة. و ينبغي الاستماع لدعوات الرأي العام الدولي إلى عدم السماح بإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب وتلبيتها. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية هامة ينبغي أن يضطلع بها في ذلك الصدد.

ونشكر الأمين العام على جهوده لإنشاء مجلس للتحقيق وإيفاده إلى غزة، وعلى التزامه بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن استنتاجات مجلس التحقيق. ونحن ننتظر ذلك التقرير، ونتوقع اتخاذ الأمم المتحدة لمزيد من الخطوات المنسقة لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين على ما اقترفوه من فظائع في غزة. فمصداقية الأمم المتحدة معرضة للخطر. والرأي العام الدولي يراقب عن كثب كيفية تصدي مجلس الأمن، والأمم المتحدة على نحو عام، لتلك الجرائم.

وكما شدد العديد من المكلفين بولايات في مجال حقوق الإنسان في تقاريرهم مؤخرا، فإن معاناة ومحنة الشعب الفلسطيني بسبب الحصار الإسرائيلي اللاإنساني ينبغي وقفهما فورا. وينبغي إجبار النظام الإسرائيلي على إنهاء الحصار الخانق المفروض على غزة، والسماح بحصول

الفلسطينيين في قطاع غزة، فورا وبدون عراقيل، على المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأغذية، والإمدادات الطبية، والوقود، ومواد البناء. ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن خطوات هامة لإجبار النظام على إنهاء حصاره الذي تسبب بأزمة إنسانية غير مسبوقة للسكان الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة.

وفي الختام، أود أن أشدد على رفض بلدي لما أدلت به ممثلة النظام الصهيوني في جلسة مجلس الأمن اليوم من مزاعم لا أساس لها. وما من شيء مناف للعقل أكثر من الاستماع لممثلة نظام لا يُكن أي احترام لأبسط معايير الإنسانية والكرامة، مع سجله المعروف لإرهاب الدولة وحيازته لترسانة نووية، وهي تُصدر ادعاءات لا أساس لها في حق الآخرين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يطيب لي أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأنتم الأخ ممثل الجماهيرية العربية الليبية، البلد الصديق لنيكاراغوا، وأن أراكم تتولون إدارة هذه المناقشة. ولا شك في أن تجربتكم ودرايتكم ستسهمان في نجاح هذه المناقشة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على التقرير الذي قدمه إلينا هذا الصباح.

وكما قال الدكتور كيفن كاهيل، كبير مستشاري رئيس الجمعية العامة للشؤون الإنسانية ومبعوثه الخاص المعني بالحالة في غزة،

”تذكرني رؤية غزة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، بُعيدَ الاجتياح الإسرائيلي، بنقوش جحيم دانتي. وقد أعاد مستوى الدمار إلى الذاكرة صورا من دريسدن أو هيروشيما في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك مناطق في شمال قطاع غزة لم يبق قائما فيها أي بناء“.

إن المسؤولية الرئيسية عن حل المشكلة الفلسطينية تقع على كاهل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن تحديدا، الذي، بكل بساطة، لم يتخذ إجراء وفقا للولاية المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فلماذا عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء والمطالبة بوقف إطلاق النار خلال الأيام الـ ٢٢ من العدوان، وهو يعلم أن الأمر لم يكن يتعلق بمجرد مناوشات بل بمجزرة كاملة ضد الشعب الفلسطيني؟ وهل هناك أي مثال آخر في عالم اليوم لبلد غاز وقائم بالاحتلال، قادر على توطين أكثر من مليون مستوطن على أرض البلد المحتل بدون أن تُفرض عليه جزاءات ولو لمرة واحدة من جانب المجتمع الممثل في الأمم المتحدة؟ نريد أن نندد بهذه الأعمال ونشدد على عدم قانونيتها، وهي أعمال تعادل، بحكم الأمر الواقع، الضَّم الذي يقوض سلامة الأرض الفلسطينية ومقومات بقائها ووحدتها وطبيعته المتصلة، مما يعرض للخطر إقامة الدولة في حد ذاتها.

لكن الأدهى من ذلك هو أن الحالة لا تزال كما هي، مثلما شهد على ذلك الدكتور كاهيل. فإعادة البناء لم تبدأ بعد، لأن إسرائيل لم تسمح باستيراد الصلب والإسمنت والزجاج، من جملة مواد البناء الأخرى. وقد عاش سكان غزة تحت الاحتلال الغاشم طيلة أكثر من أربعة عقود. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك انخفاض متواصل لجميع الواردات والصادرات، مما أدى إلى اختناق الاقتصاد ببطء. وإن ذلك سبّب واحدا من بين أعلى معدلات البطالة وواحدا من بين أدنى مستويات التغذية في العالم النامي. وقد فُرضت القيود حتى على استيراد العدس والمعجنات وعصير الطماطم، استنادا إلى المنطق غير المفهوم بأن هذه المواد يمكن أن تشكل تهديدا لأمن إسرائيل.

وفُرضت السيطرة العسكرية باستخدام قوة طاحنة ومن خلال مستوى من عدم الاكتراث يدل بوضوح على النية في الدوس على الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني الأبيّ والبطل. وتكشف الإهانة اليومية التي يتعرض لها السكان على المعابر الحدودية وأثناء التوغلات المستمرة للجنود الإسرائيليين، فضلا عن معاملتهم كما يُعامل قطيع الماشية، عن النهج المتسق والعام الذي يتبعه الاحتلال. ويجب على المجلس أن يطالب بفتح جميع المعابر إلى غزة، وبوصول الأشخاص والسلع بحرية إليها. وعلى نحو خاص، على المجلس أن يطالب بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين، الذين لم يتعافوا بعد من العدوان الأخير.

وقد أشار السيد بيتر فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تقريره إلى ازدياد عدد القتلى المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة ستة أضعاف مقارنة بعدد القتلى من المحاربين الأبطال. ويدل ذلك على أنه لم يتم التمييز بتاتا بين الأهداف المدنية والعسكرية. كما أبرز استخدام إسرائيل لجميع الأسلحة ضد مناطق آهلة بالسكان، بما في ذلك الطائرات، والأسلحة الثقيلة، وحتى الأسلحة المحظورة. والزج القسري بسكان غزة المدنيين في منطقة الصراع خلال العملية حرمهم من خيار العثور على ملاذ. ويجب اعتبار هذه السياسة نوعا جديدا من الجرائم ضد الإنسانية. كما أشار المقرر إلى أن الأشخاص الحاملين لجوازات سفر أجنبية سُمح لهم بمغادرة الإقليم، بينما حُرم الفلسطينيون - بمن فيهم المرضى والمعاقون واليتامى والمسنون والجرحى - من ذلك الخيار. وطلب المقرر الخاص إجراء تحقيق متعمق في الاعتداءات التي ارتكبت، مؤكدا على ضرورة الانطلاق من التجارب والأحكام ذات الصلة للمحاكم الدولية الرئيسية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنطلب إلى الأمين العام أن يوزع التقرير الذي يتضمن استنتاجات وتوصيات مجلس التحقيق الذي أوفده إلى غزة. ولا يساورنا أي شك في أن ذلك التقرير الجديد سيزيد المجتمع الدولي اطلاعا على العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وفي أن توصيات التقرير ستتسم بأهمية كبيرة لاتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة إجراء إضافيا في المستقبل. كما نود أن نؤكد على أهمية أن يوفد مجلس حقوق الإنسان وبصورة عاجلة بعثة لتقصي الحقائق.

إن حكومة بلدي تؤيد اتخاذ التدابير اللازمة لضمان انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا وغير مشروط من الأراضي المحتلة، ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني - بما في ذلك الإبادة الجماعية والتطهير العرقي - وتكثيف عملية السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير على أساس حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولته.

وتؤيد حكومة بلدي المفاوضات الرامية إلى تحقيق المصالحة في ما بين جميع القوى الفلسطينية وإلى تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة حيث يمكن لممثليها أن يجلسوا، متحدين وأقوياء، على طاولة المفاوضات مع الدولة القائمة بالاحتلال وحلفائها. وحركة عدم الانحياز بأسرها ستساندهم.

وتعرب نيكاراغوا عن تضامنها مع حكومة لبنان وشعبه وتدعو إسرائيل إلى إنهاء احتلال شمال قرية الغجر والمنطقة المجاورة الواقعة شمال الخط الأزرق، وإلى تجنب أي انتهاك لسيادة الأرض اللبنانية واستقلالها. كما نطالب بالتسوية العاجلة لمسألة مزارع شبعا مع الاحترام الكامل

لسلامة أراضي لبنان، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إضافة إلى ذلك، نحن نشارك الآخرين المطالبة، انطلاقا من الشواغل الإنسانية، بأن تقدم إسرائيل خرائط عن الألغام التي زرعتها خلال هجماتها على لبنان. وبذلك، يمكننا أن نمنع العديد من الوفيات.

كما تعرب حكومتي عن تضامنها مع شعب سورية وحكومتها وتدين احتلال إسرائيل غير القانوني لمرتفعات الجولان. والجدير بالذكر أن أي تغيير يقصد به تعديل الطابع العمراني أو القانوني أو الديمغرافي أو المؤسسي لمرتفعات الجولان أو اتخاذ أي تدبير لفرض الولاية والإدارة الإسرائيليتين أمر يتناقض مع القانون الدولي وهو لاغ وباطل.

وبناء على ذلك، ستواصل نيكاراغوا تأييد جميع التدابير، المتخذة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي ستساعدنا على تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وخاصة على إنشاء دولة فلسطين الحرة وذات السيادة والمستقلة في نهاية المطاف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الزعبي (الأردن): سيدي الرئيس، أود أن أهنئ الشقيقة ليبيا على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أتقدم إلى سلفكم بالشكر على إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ووفد بلدي يؤيد بيان مجموعة حركة عدم الانحياز.

ما زالت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية وجوهر الصراع في الشرق الأوسط. وما زالت الضرورة ملحة لتسوية هذه الصراع سلميا لإحلال السلام الشامل والعادل والدائم الذي ترضى به جميع الأطراف. ولا بديل للحل القائم على وجود دولتين، وعلى جميع الأطراف الانخراط في مفاوضات جادة ومحددة الهدف تصل بأقصى سرعة ممكنة إلى الحل الوحيد للصراع، والى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فالسلام والاستقرار للمنطقة ولشعوبها لن يتحققا إلا بالتوصل إلى حل سلمي يستند إلى صيغة الحل القائم على وجود دولتين، الذي أجمع عليه العالم، وإلى قرارات الشرعية الدولية.

إن السلام الذي يتطلع إليه العرب هو السلام المبني على إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة الأراضي والقابلة للحياة على التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس، وفقا للمرجعيات الدولية ذات الصلة ولمبادرة السلام العربية، التي تشكل منطلقا أساسيا لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي – الإسرائيلي. ويرحب الأردن بجهود المجموعة الرباعية – الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة ومجلس الأمن. وينظر الأردن باهتمام وتقدير إلى التحرك الايجابي للإدارة الأمريكية وانخراطها المباشر في جهود السلام على جميع المستويات. كما يثمن التكاتف الدولي لحل مسألة الشرق الأوسط، ويعرب عن الأمل بأن تقابل جميع الأطراف المعنية هذه الجهود ببذل جهود مماثلة.

ويدين الأردن أي إجراءات وممارسات أحادية الجانب تعيق مساعي تحقيق السلام، وبخاصة التوسع في الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية. إن كل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، هي أنشطة غير شرعية وتتعارض مع القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وتهدد مفاوضات الوضع النهائي، كما تتناقض مع الالتزامات المترتبة على إسرائيل. فالاستمرار بأي شكل في مثل هذه الأنشطة سيعيق إمكانية ظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وعلى إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أن تتوقف عن المساس بوضع القدس الشرقية، بما في ذلك الامتناع عن أي حفريات في الحرم القدسي الشريف، ووقف الاعتداءات على الآثار والمعالم الإسلامية الهامة في القدس الشريف، وتحديدا مقبرة مأمن الله التاريخية، التي تضم قبور آلاف الشخصيات العربية والإسلامية، والامتناع عن عمليات جرف لهذه القبور وبناء متحف على أنقاضها يطمس معالمها العربية والإسلامية. إن على إسرائيل أن توقف بشكل فوري تلك الانتهاكات غير الشرعية واحترام الدور التاريخي للأردن في الحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس ورعايتها، المنصوص عليها في اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية.

وعلى مجلس الأمن الضغط على إسرائيل للتوقف فورا عن الاعتداءات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. إن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل من إجراءات أحادية الجانب وغير شرعية تهدف إلى خلق واقع جديد على الأرض وإلى طمس المعالم العربية والإسلامية في القدس والتأثير على الوضع القانوني للمدينة. وهي تمثل عدوانا على حقوق الفلسطينيين وعلى حرمة مقابرهم وحرمة المقدسات الإسلامية والتراث الإسلامي، الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى الحفاظ عليه. وهي تخالف جميع الأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالحفاظ على الأماكن الدينية في القدس وآثارها التاريخية.

ولا بد من رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، وفتح المعابر المغلقة، وعدم إعاقة وكالات تقديم المساعدة الإنسانية عن العمل بطاقتها القصوى لتوفير المواد الإنسانية والاحتياجات الطبية والعلاجية. فما زالت الحالة الإنسانية في غزة متردية للغاية وهناك حاجة ملحة إلى إعادة الإعمار ومعالجة الآثار الكارثية التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي على القطاع.

ويأمل وفد بلادي أن يتم اطلاع مجلسكم الموقر وبأسرع وقت ممكن على نتائج تقرير مجلس التحقيق في العمليات الإسرائيلية التي استهدفت مباني الأمم المتحدة في غزة. إن الأردن ملتزم بدعمه الكامل للأشقاء الفلسطينيين ورفع معاناتهم الإنسانية في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، وبإدخال المساعدات الإنسانية التي تسيرها الهيئة الخيرية الهاشمية، وباستقبال دفعات من الجرحى والمرضى الفلسطينيين. كما أن الأردن على استعداد دائم لمواصلة تسهيل دخول المساعدات الإنسانية المقدمة من الدول والجهات الأخرى. وتنطلق من الأردن يوميا ما بين ١٨ و ٢٤ شاحنة، حيث أن عدد القوافل التي انطلقت إلى قطاع غزة – منذ بداية القصف على غزة وحتى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ – بلغ ٤٧ قافلة شملت ٨٠٤ شاحنات.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ما زالت الحكومة الأسترالية ملتزمة بعملية السلام في الشرق الأوسط وبرؤية وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إن الأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير أكدت مرة أخرى على الأهمية الحيوية للجهود الهادفة إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. وقد أصاب أستراليا حزنا كبيرا جرّاء الصراع الأخير الذي وقع في قطاع غزة وجنوب إسرائيل وتكلفته الإنسانية. وتدين أستراليا ما تقوم به حماس من إطلاق الصواريخ والقصف بمدافع الهاون، وتعتبر ذلك تهديدا للسلام في المنطقة.

إننا نقر بأهمية حصول الشعب في غزة على المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات لكي يتمكن من القيام بإعادة الإعمار والبناء، وتدعو إسرائيل إلى أن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة على زيادة تدفق المواد الإنسانية والمواد الضرورية الأخرى إلى قطاع غزة.

وتعتقد أستراليا أن الأولوية تبقى بالنسبة للجانبين، الآن أكثر من أي وقت مضى، السعي إلى التوصل إلى حل الصراع على أساس دولتين، بناء على الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني بأن تكون له دولة قابلة للاستمرار، وبناء على حق إسرائيل في أن تحيا بسلام ضمن حدود آمنة. ومن الضروري أيضا أن يقدم أعضاء المجتمع الدولي دعمهم. وفي هذا الصدد، فإننا نعترف بالجهود الهادفة إلى إحلال سلام أشمل في الشرق الأوسط ونُثني عليها، مثل مبادرة السلام العربية. كما نثني على الدور الذي قامت به مصر، وندعم بقوة وقفا دائما لإطلاق النار، يتم احترامه بالكامل، حسبما يدعو إليه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونرحب بالمصالحة الفلسطينية، التي ينبغي أن تتسق مع مبادئ المجموعة الرباعية.

وتعترف أستراليا بالأهمية الحيوية لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار، وبالدور المركزي للسلطة الفلسطينية في هذا الصدد. ولذا سُرَّت أستراليا بإعلان شرم الشيخ تقديم مساهمة بقيمة ٢٠ مليون دولار لمساعدة جهود السلطة الفلسطينية، مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين الآخرين، لتلبية احتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار للشعب الفلسطيني. وتعتمد هذه المساعدة على مبلغ ١٠ ملايين دولار التزمت أستراليا بتقديمها فعلا في كانون الثاني/يناير للإغاثة الطارئة والإنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومبلغ ٤٥ مليون دولار جرى توفيرها عام ٢٠٠٨. وتقف أستراليا على أهبة الاستعداد لتوفير أية مساعدة إضافية عملية نستطيع تقديمها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف والمحزن جدا أن الحالة في غزة، وبعد شهرين من إعلان وقف إطلاق النار أُحادي الجانب، لا تزال هشّة، كما لا يزال يتعين وضع نظام ملائم لوقف إطلاق النار. علاوة على ذلك، وكما سمعنا اليوم، فإن معظم أهل غزة، وغالبيتهم لا ناقة لهم ولا جمل في سبب الصراع، لا يزالون يعانون من نقص المواد الأساسية كالغذاء والمأوى والأدوات الطبية المناسبة بسبب عواقب كانون الثاني/يناير. يجب أن تتوقف فورا مأساة شعب غزة ومعاناته الإنسانية اللتان لا مبرر لهما.

في هذا الصدد، ينضم وفدي إلى العديد ممن تحدثوا قبلنا في حث جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر على العمل لوضع اتفاق لوقف إطلاق النار، يكون دائما ويتم احترامه بالكامل، في أسرع وقت ممكن، وعلى تأمين ممر من دون عوائق للمساعدة الإنسانية للشعب الذي يعاني في غزة، وعلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشكل كامل. إن التوفير الفعال للمساعدة الدولية وإعادة إعمار قطاع غزة يعتمدان على تهيئة بيئة مستقرة. وبغية تمهيد السبيل لتنمية طويلة الأجل ومساعدة الشعب على الانخراط في حياته اليومية، على إسرائيل وفلسطين أن تعملا بكد من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة.

قبل ثلاثة أسابيع، اجتمع ممثلو ٧٢ بلدا و ١٢ منظمة دولية معا في شرم الشيخ، مصر، لمناقشة سبل المساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة إثر تدميره خلال الصراع العسكري في كانون الثاني/يناير. وفي الاجتماع، تم التعهد بما يقرب من ٥ بلايين دولار للمساعدة على الانتعاش المبكّر لقطاع غزة وإعادة إعماره. وحقيقة أن بلدانا عديدة اجتمعت وعرضت حشد مبلغ كبير في وقت قصير، تمثل بوضوح رغبتنا وأملنا المشتركين في سلام وأمن دائمين في قطاع غزة والشرق الأوسط.

وبصرف النظر عن الموارد المعبأة أو المانحين الملتزمين بتقديم مساهمات، ينبغي أن نتذكر أن إعادة إعمار قطاع غزة، بل أكثر من ذلك، تحقيق التنمية الاقتصادية طويلة

الأجل في المنطقة، لا يمكن متابعتها إن لم تُظهر الأطراف المعنية بشكل مباشر إرادة سياسية قوية بالسلام وممارسة ضبط النفس. وستكون مساعدة المجتمع الدولي بأكملها من دون طائل إن لم يتم إحراز تقدم كبير في عملية السلام. وينبغي للمعنيين بشكل مباشر أن يتحملوا عبء المسؤولية الرئيسية عن السلام وإعادة الإعمار في الشرق الأوسط. وتقف كوريا على أهبة الاستعداد، إلى جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لتقديم دعمنا لعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين ولإعادة الإعمار والتنمية طويلة الأجل للأراضي الفلسطينية.

وكوننا لا نزال نملك ذكريات حيّة عن بؤس الحرب، فقد سارعت كوريا إلى تقديم مساعدة الإغاثة للاجئين الفلسطينيين في غزة من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية، بعد وقت قصير من اندلاع الصراع في قطاع غزة في كانون الثاني/يناير الماضي. وتملك كوريا أيضا خبرة إعادة إعمار الدولة والمجتمع نتيجة تدمير الحرب. ونحن على استعداد لتقاسم هذه الخبرة للمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة، والسعي إلى تحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل في الأراضي الفلسطينية. وقد تعهدت الحكومة الكورية فعلا بمبلغ ١٥ مليون دولار كمساعدة للفلسطينيين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بما في ذلك مساعدة إضافية تبلغ قيمتها مليوني دولار.

ويؤكد لكم وفدي، يا سيدي، كما يؤكد لمجلس الأمن، أن كوريا ستواصل المساهمة في إعادة الإعمار وجهود الإغاثة الإنسانية في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل مالي.

السيد داو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ بلدكم، الجماهيرية العربية الليبية، على تبؤكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول المسألة المهمة جدا، وهي الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

بالفعل، كان بإمكان الشرق الأوسط، مهد الديانات التوحيدية الثلاث، أن يمثل جسرا حقيقيا بين شعوب العالم. إلا أنه للأسف، ولعدة عقود، بقي منطقة توتر. ومن الطبيعي أن يؤثر انعدام الاستقرار في ذلك الجزء من العالم على المناطق الأخرى من الكرة الأرضية. هل أحتاج إلى التذكير بأنه ليست هناك من مسألة تجسد بشكل كامل كل الاستياء السائد في المنطقة أكثر من القضية الفلسطينية؟

نعتقد أن تسوية المشكلة أمر لا يمكن تأجيله. وخطوط تسوية سلمية للصراع، تشمل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة وتعيش في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها إلى جانب دولة إسرائيل، محددة منذ زمن طويل. ولذا فقد حان الوقت للعمل على تحقيق ذلك الهدف النبيل.

وفي ذلك الصدد، من المهم ضمان تنفيذ فعال لقرارات منظمتنا ذات الصلة، ولا سيما تلك الخاصة بمجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار، ورفع الحصار على غزة، واستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى سلام شامل. وندعو إلى استئناف عملية السلام في الوقت المناسب، ونشجع جهود مصر على تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

لقد ازدادت الحالة حرجا نتيجة لاعتداء إسرائيل الأخير على قطاع غزة، الذي لم يفاقم الخلاف بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني فحسب، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، سبَّب كارثة إنسانية في غزة. ونُثني على مبادرة الأمين العام بإرسال بعثة لتقصي الحقائق في غزة بهدف التحقيق في

جرائم الحرب التي ارتكبه الجيش الإسرائيلي. ونشيد أيضا بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من المنظمات الإنسانية، التي تقوم بعمل رائع في الميدان.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم شعب مالي وحكومتها الدائم الذي لا يفتر لقضية الشعب الفلسطيني العادلة والنبيلة في مسيرته نحو السلام الشامل، الذي نتوق جميعا إليه. ولا تزال مالي على اقتناعها الراسخ بأن شعب فلسطين الباسل، بدعم من المجتمع الدولي وتضامن من جميع الشعوب المحبة للسلام والعدل، سوف يستعيد حقوقه الوطنية، ولا سيما حقه في أن تكون له دولة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس: والآن أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية صباح اليوم. كما أن من دواعي سروري أن أراكم، يا سيدي، تترأسون هذه الجلسة.

ما أكثر ما قيل هنا اليوم. وما أكثر ما أعرب عنه من آمال كبار وما قيل عما يحمله المستقبل. وأعتقد أن السلام يتحول ببطء في مفردات الدبلوماسية العالمية إلى كلمة معناها في الواقع ''لا تفعلوا شيئا''، وفي ذلك مؤشر محزن للغاية على الاتجاه الذي تمضي نحوه البشرية.

وإنني أعلم حقا بشاعة الشتات الذي واجهته الطائفة اليهودية، فأنا أقرأ عنه في التاريخ. وبصفتي مؤرخا، فقد كانت كيفية تشتتهم مفزعة في نظري. وكشخص قرأ عن أحياء اليهود في وارسو، وقرأ يوميات آن فرانك واستمتع بالموسيقى العظيمة التي صنعوها دوليا وبالتقاليد الثقافية الراسخة التي أخذها عنهم الديانات والمجتمعات الإبراهيمية بصفتهم أسلافها، أعرف أنهم كانوا من وجوه عدة نموذجا يحتذى في الصمود. ويقينا ينبغي لمن واجهوا ما يشبه الفناء التام مرة أن يحرصوا على عدم إحداثه بأنفسهم.

وقد قرأت في الصحف مؤخرا عبارات بعض جنود الجيش الإسرائيلي الشبان المثاليين ورأيت كيف تكلموا عن كيفية تأجيج الحماس للحرب الدينية فيهم، لدفعهم إلى الخروج ومواجهة قطاع غزة وما يحدث فيه. وإنه ليوم محزن ذلك الذي نمارس فيه هذه الألاعيب التي توجد الانقسامات في العالم.

وأعلم حقا أن للمسلمين تقليدا طويلا وعريقا. ففي إحدى المراحل، بعد أن تعرضت الطائفة اليهودية لاضطهاد مروع، حين أنشئت السجلات في إسبانيا، قام الخلفاء المسلمون الذين كانوا يحكمون القدس آنذاك بتوجيه الدعوة التي أدت إلى عودة اليهود الأولى من الشتات إلى القدس. وكان الخلفاء العثمانيون هم الذين قاموا، في مرحلة لاحقة، بإعادة ضم عضو من الطائفة إلى مجلس مدينة القدس. هذا هو التاريخ. وأعتقد أننا بإضفائنا صبغة الحرب المقدسة على هذا، كما قرأت في الصحف اليوم، نصدر إعلانا أليما، وأليما للغاية.

بل إن هذا الإعلان أشد إيلاما لأن بعض بوادر الحضارة الأولى القوية جدا، كما أسلفت القول، كانت من أوجه كثيرة صادرة عن الطائفة اليهودية. وعذابها كذلك جزء من التاريخ. فمن منا لم يقرأ ليون يوريس؟ ألم نتجاوب جميعا مع ما حدث؟ وإذن، إذا كنتم قد واجهتم كل هذا، فمالكم تفرضون مثل هذه الأمور على الآخرين؟ إن الشيء الوحيد الذي تكشف عنه مختلف الكتب ومختلف النبوءات هو الصمود الهائل والصبر الهائل والاهتمام الهائل بشعب الله. ألسنا جميعا خلق الله؟ بلى نحن كذلك.

من هنا أرى أن الوقت قد حان للإدلاء بالإعلان الذي يجدر بالمرء انتظاره. فالعالم ينظر إلى إسرائيل بصفتها نموذجا يحتذى في الغرب. كم من الأطفال الذين نعرفهم في المنازل في أنحاء أمريكا وأوروبا ممن يلعبون بدمى صغيرة يمكن أن تسبب أحيانا أضرارا جسيمة؟ وكم من الأشخاص الذين نعلم عنهم قتلوا بالفعل من قبيل المصادفة آلاف الناس بأحد الأجهزة الحارقة، حتى في مدينة نيويورك؟ لقد كانوا بالأمس يحيون ذكرى أشخاص كثيرين قضوا نحبهم من جراء أحد الحرائق. أما الانتقام في هذه الحالة، بكل القوة التي تملكها امبراطوريات، ومن ثم قتل الآلاف في عملية انتقامية، فهذا أمر يدعو للأسف.

وهو يدعو للأسف بشكل خاص حين يصدر عن شعب يفترض أنه عُرِف في التاريخ بمرونته وجلده وشجاعته. وتلك المعتقدات لا تجعلك ضعيفا، بل تجعلك قويا. ولكن القوة لا تأتي من خلال السيطرة على الآخرين. ولهذا السبب أطلق داوود الضئيل غير الهياب المقلاع الذي قتل جالوت. غير أن القضية تتمثل في أنه ظل محتفظا بشخصيته الجذابة وتذكر أن قوته لم توجد لاستخدامها في إيذاء الأبرياء. وذلك هو الدرس الذي نستقيه من التاريخ.

ولا يزال الصراع العربي الإسرائيلي يمثل شوكة في جنب الأمم المتحدة والمجتمع العالمي. ولا توجد أي عملية ملموسة. إنما نسمع عن عملية السلام، ونسمع عن خرائط طريق. وهذا أمر يدعو للدهشة. ولم أفهم تماما قط ما تعنيه العبارة ''خطوة واحدة للأمام وخطوتان للخلف'' حتى أثبت لي هذا الجزء من العالم بالذات أنها شيء يصدق. فقد رأينا الآمال مرارا تتهشم، وأحداثا دولية تخلق من حوادث صغيرة نسبيا. ورأينا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وشهدنا السياسات والممارسات الوحشية. ورأينا المجتمع الفلسطيني يُمزق ويُهشم تهشيما. ورأينا الجدران تبنى.

والمدهش في الأمر أن أكبر جدار في العالم، وهو سور الصين العظيم، لم ينجح طويلا في منع المغيرين، ولكنه بالتأكيد أبقى بالداخل أناسا كثيرين عاجزين عن الفرار من الممارسات الفاسدة طوال حكم امبراطوريات كثيرة. فهل هذا شيء يصنع الأمل؟ وهل يوجِد هذا نظاما أفضل؟ وهل يخلق هذا شيئا يمكن للعالم أن يعتز به؟ أعتقد أن حق الأشخاص في التنقل والنشاط الاستيطاني غير المحدود يخلقان جوانب جديدة للحالة على أرض الواقع. إن استمرار فرض الحصار اللاإنساني غير المشروع على قطاع غزة حولَّه بصورة فعلية إلى سجن مفتوح. حيث يعيش مئات الآلاف حياة تعج بالذل والبؤس في منطقة قريبة جدا من عالم الإغريق المتوسطي المتحضر، حيث بدأت من هناك تلك الحضارة، ومع ذلك دفع بها إلى عصور الظلام. وشهد العالم بأسره الكثير من الوحشية وما هو أكثر وحشية أنه أصبح مجرد متفرج. إن الذكريات المؤلمة للخراب الذي لحق بسكان غزة الأبرياء – منها على سبيل المثال، قتل خمس شقيقات بإطلاق النار على نافذتهن دون سبب واضح.

ولا أعرف أحدا يمكن أن يبرر أيا من ذلك. ولكن أين السخط المعنوي الذي يتحول إلى شيء ملموس – فأي تغير ملموس في حياة الفلسطينيين؟ وبينما تستحق إسرائيل ما يوجه إليها من انتقادات، فإن المجتمع الدولي يستحق نفس الدرجة من الانتقاد وذلك لضلوعه بتقاعسه. ويصدق هنا القول المأثور إن ظهر البطة لا يؤثر فيه الماء. فالهجمات على مباني الأمم المتحدة وموظفيها أنفسهم تنم عن ازدراء كامل. فلا يقتصر الأمر على الضرر المادي الذي نجم عن القصف فحسب، بل طال أيضا الرمز الذي تداعى وانهار مع الكثير من الأرواح البريئة في الداخل. ومبادرة الأمين العام بتشكيل مجلس تحقيق هي أمر نرحب به.

ولكن يجب ألا يحيد بصرنا عن الصورة الأوسع. إن الشعور العام بالتشاؤم إزاء العملية السلمية لا يبشر بالخير.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى إعادة تركيز انتباهه وتآزره وطاقاته وجهوده على تنشيط العملية السلمية المتمثلة في المفاوضات وتناول جميع القضايا الجوهرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة وإيجاد حل دائم، وهو حل تتوفر له جميع المعايير بالفعل، أي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والمبادئ التي حددها مؤتمر أنابوليس. ولا بد أيضا من أن يكون هناك تقدم مواز على المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني من أجل إحلال سلام شامل في المنطقة.

وفي الختام، فإن التوصل إلى تسوية شاملة في وقت مبكر للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين الرئيسية، يجب أن يكون هدفنا الاستراتيجي الجماعي. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تسخّر دعمها الأدبي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي من أجل تحقيقه مبكرا. وفي الواقع، سيكون لذلك أثر إيجابي على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي ويساعد على استقرار حالات مضطربة أخرى في المنطقة. وباكستان إذ تبقى ملتزمة تماما بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني، ستواصل القيام بدورها في الجهود الجماعية لإقرار سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد اسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، بكل احترام وأن أعرب باسم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرنا لكم على العمل الهام الذي تقومون به في رئاستكم لمجلس الأمن. ونقر بالتزامكم القاطع بالسلام والدفاع عن سيادة شعوب العالم، وشعب فلسطين بصورة خاصة.

عندما أعربت حكومة بلدي، من خلال بعثة جمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، عن آرائها بشأن أزمة الشرق الأوسط والحالة في فلسطين في هذه الهيئة، حذرنا من أنه من الضرورة الملحة منع حكومة إسرائيل من أن ترتكب، من خلال آلة الحرب التي لديها، ما تنبأنا بأنه سيكون جريمة ضد الإنسانية. وقد أثبتت ذلك فترة الـ ٢٢ يوما من الاحتلال والعدوان بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وفقا للأرقام التي قدمها مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان.

خلال الاحتلال، مات ١ ٤٣٤ فلسطينيا، منهم ٢٣٥ مقاتلا و ٢٣٩ من أفراد الشرطة و ٩٦٠ مدنيا، بمن فيهم ٢٨٨ طفلا و ١٢١ امرأة. وجرح أيضا ٥ ٣٠٣ من الفلسطينيين، كان من بينهم ١ ٦٠٦ أطفال و ٨٢٨ امرأة. وحتى اليوم، لم يتمكن معظمهم من العودة إلى الحياة الطبيعية نتيجة الجراح الناجمة عن الحرب. وفي ذاكرة العالم، لم تحدث مثل هذه القسوة، التي تجلت أمام أعيننا.

إن حكومتنا شددت في إدانتها للانتهاك الصارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في غزة. والتطبيق غير الفعال للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الذي لم ينفذ بعد، قد تسبب في المأساة التي نأسف لها اليوم. والقرار الذي طالب فيه مجلس الأمن بوقف فوري ودائم لإطلاق نار يحظى باحترام كامل بيّن للأسف تقاعس الدول الكبرى في حمل إسرائيل على وقف هجماتها على غزة. ولم يُرفع الحصار عنها؛ ولا توجد حرية عبور للتمكين من دخول المساعدة الإنسانية وإنهاء وضع غزة كسجن ومعسكر اعتقال.

وعلينا أن نتذكر أن حكومة الرئيس هوغو تشافيز فرياس البوليفارية قررت طرد السفير الإسرائيلي لدى بلادنا بسبب العمل العسكري غير المتناسب وغير المبرر ضد الشعب الفلسطيني. وقد حض المقرر الخاص للأمم المتحدة نفسه، ريتشارد فولك المنظمة على ”القيام بعمل عاجل لحماية السكان المدنيين الذين يخضعون للعقاب الجماعي، الأمر الذي يرقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية“. وفي الوقت نفسه، يعتقد السيد فولك أنه ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تُجري تحقيقا في الحالة ليتبين ما إذا كان ينبغي توجيه اتهام للقادة المدنيين والعسكريين الإسرائيليين المسؤولين عن حصار غزة ومحاكمتهم على انتهاكاتهم للقانون الجنائي الدولي.

ونلاحظ اليوم أنه على الرغم من قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٨، المتخذ في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، بشأن الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي انعقدت في يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي طالب بإنهاء الاحتلال، لا يزال العدوان الإسرائيلي مستمرا. وقد أبلغ مرة أخرى ريتشارد فولك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأن إسرائيل ارتكبت انتهاكات كبيرة خلال فترة اجتياحها لقطاع غزة التي دامت ٢٢ يوما. وأكد أن القصف بالقنابل الذي شنته القوات الإسرائيلية على السكان المدنيين الفلسطينيين شكل انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي. وسيكون تقرير المقرر الخاص هاما جدا لمجلس حقوق الإنسان في جنيف ليؤكد أن الحكومة الإسرائيلية ارتكبت جرائم حرب بموجب اتفاقيات جنيف. واستنتاجات خبير الأمم المتحدة نهائية. وقد قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم مثل الإعدام عمدا للنساء والأطفال من جانب القناصة. ودمر عن عمد هياكل رئيسية مثل المدارس والجامعات ومرافق الخدمات العامة ومحطات الكهرباء والمياه و ٠٠٠ ٢١ منزل، محدثا بذلك زيادة في المؤشرات السلبية بالفعل المتعلقة بالتنمية الإنسانية وانزلق بسكان غزة إلى أدنى مستويات الفقر.

لا يمكن لحكومة إسرائيل أن تظل فوق القوانين الدولية إلى الأبد. فالتقاعس والتواطؤ في الجريمة يتركان آثارا سلبية على الفلسطينيين كل يوم، بل والأنكى من ذلك أنهما يرسيان سابقة يمكن أن تؤثر على جميع البلدان، بما في ذلك ما يتعلق بالإفلات من العقاب على الصعيد الدولي، الأمر الذي يمكن أن يهيئ بيئة لزعزعة استقرار النظام الدولي. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تحديد المسؤولية الجنائية عما حدث، وإلا فإن مجلس الأمن سيفقد المزيد من مصداقيته وشرعيته.

لا يمكن تفسير انتقادنا لحكومة إسرائيل وسياسة الإبادة الجماعية لجيش إسرائيل بأنه معاداة للسامية. إن الحكومة البوليفارية تحترم اليهود ومعتقداتهم وشعائرهم الدينية. ففي فنزويلا، تتمتع الطوائف اليهودية بضمانات كاملة باحترام ثقافتها ورفاهها الاقتصادي وتطلعاتها الاجتماعية بما يليق ببلد متسامح متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، يظهر تسامحه تجاه من ولدوا في فنزويلا وتجاه المهاجرين على السواء. واحترامنا يشمل اليهود في فنزويلا وفي جميع أنحاء العالم.

ونعتقد أن جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط مهمة، وبخاصة مطالبة فلسطين بوصفها دولة مسالمة باحترام سيادتها والتنمية الكاملة لشعبها. وتضطلع جامعة الدول العربية بدور أساسي في هذا الصدد. ويجب على الأمم المتحدة أن تؤكد على الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الملحة للسكان وإلى إحلال السلام الدائم. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا بالسعي إلى إقامة العدل بطريقة منهجية.

لا مراء في أنه لا يمكن أن يحل السلام في الشرق الأوسط ما دام الاحتلال مستمرا وما دام الشعب الفلسطيني محروما من حقه المشروع في تقرير المصير وما دامت الممارسات اللاإنسانية والمهينة مستمرة يوميا ضد الآلاف من الفلسطينيين، وما دام الاستعمار مستمرا من خلال المستوطنات الإسرائيلية.

وفي خضم هذه المأساة، أنجبت فلسطين شعراء عظماء يمثلون علامة خارقة في ذاكرة شعبها. وأختتم كلمتي بالاقتباس من قصيدة "الوطن" للشاعر الفلسطيني ابراهيم نصر الله.

"تحت نير صباحاتنا

تنهار الشمس

وفي ظلمة خطواتنا

تشتعل النار في أنفاسنا اللاهثة

هذه أوطان منقوصة

نبدو فيها

مجرد أسرى حرب".

الرئيس: طلب ممثل إسرائيل الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

السيد فايسبرود (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لن آخذ من وقت المجلس الكثير، لكنني سأدلي فحسب بملاحظة موجزة بشأن كلمتي ممثلي سورية وإيران. من المدهش أن بلدين لا يزالان يساندان الإرهاب بصورة نشطة ويخربان عملية السلام ويشجعان على التفجيرات الانتحارية ويواصلان تهريب الأسلحة إلى المنطقة، لبنان وغزة، يقومان في هذه الأيام بالذات وفي هذه اللحظات بالذات بإلقاء محاضرة علينا حول عملية السلام والقيم الأخلاقية وسجلات حقوق الإنسان. أقترح على هذين البلدين وعلى بعض الدول الأخرى الأعضاء التي تكلمت أن تفتش في سجلاتها لحقوق الإنسان قبل أن تتكلم عن الآخرين. نحن، في إسرائيل، نفتخر بحاسة النقد الذاتي التي نمتلكها كمجتمع وكدولة. ونأمل أن يكون لدى بلدان مثل سورية وإيران، وبعض الدول الأخرى الأعضاء التي تكلمت، قدر من حاسة النقد الذاتي تلك.

الرئيس: طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة. أعطيه الكلمة الآن، وأطلب منه أن يختصر في كلامه.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): أعتذر لأخذ الكلمة مرة ثانية. وددت فحسب الرد على ما جاء في بيان إسرائيل لأن ما تضمنه هذا البيان من ادعاءات تضليلية للحقائق تأتي في إطار الحملة اليائسة التي تقوم بها إسرائيل لتشتيت انتباه وتركيز الرأي العام وحرف أنظاره عن جرائم الدولة الإرهابية والمحرقة التي ترتكبها إسرائيل يوميا في الأراضي العربية المحتلة.

ولا يخفى على المراقب الحصيف أن يرى أن الادعاءات التي أدلى بها ممثل إسرائيل اليوم هدفها التغطية على انتهاكات إسرائيل لسيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). لقد أكدت تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن القوة المشتركة لمراقبة الحدود في لبنان التي تتشكل من الأجهزة اللبنانية الأربعة لم تكتشف أي حالة تهريب للأسلحة، وأن هذه المعلومات الهامة تتطابق مع التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين اللبنانيين سابقا وتتطابق أيضا مع تقريري الفريقين المستقلين الأول والثاني لتقييم الوضع في ما يتعلق برصد الحدود اللبنانية.

إن ما جاء في بيان إسرائيل لن يغير حقيقة أن إسرائيل لديها أكبر سجل أسود من الإرهاب الذي يحتاج

إلى موسوعة ومتحف وأرشيف لتسليط الضوء على جرائم الإبادة وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها إسرائيل على امتداد تاريخها الدموي بحق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والمصريين والأردنيين وغيرهم.

الرئيس: طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة. أعطيه الكلمة الآن.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لن آخذ من وقت المجلس الكثير، لأننا سجلنا موقف بلادي رسميا. أردت فحسب إعادة تأكيد رفضنا للادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتي كررها مرة أخرى ممثل النظام الإسرائيلي. لا شك، وغني عن البيان، أن هذه البيانات لا تهدف سوى إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عما ينبغي أن ينصب عليه، ألا وهو جرائم إسرائيل وفظائعها المعروفة تمام المعرفة للمجتمع الدولي، والتي لم تؤكدها مرارا إيران وبعض البلدان الأخرى التي ذكرها ممثل إسرائيل فحسب، وإنما أكدها بالفعل أيضا أعضاء المجلس بالكامل والمجتمع الدولي بأسره. وقد سجلنا رسميا إدانتنا بأشد العبارات لجميع تلك الجرائم والفظائع التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. إن النظام الإسرائيلي يقدم، حقا وفي واقع الأمر، واحدا من أوضح الأمثلة على إرهاب الدولة. ويشكل إرهاب الدولة الذي يمارسه النظام الإسرائيلي، إلى جانب الأسلحة النووية الموجودة في أيدي ذلك النظام ومقترنا أيضا بسلوكه الشرير، أحد أكبر التهديدات التي تواجه المنطقة والمجتمع الدولي اليوم.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.